مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.670

10 February 1994
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السبعين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف
يوم الخميس ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد جيرارد إيريرا (فرنسا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٧٠ لمؤتمر نزع السلاح.

أود بادئ ذي بدء أن أعرب بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي عن الترحيب بوزير خارجية بلغاريا معالي السيد ستانيسلاف داسكالوف، الذي سيكون المتحدث الأول في هذه الجلسة العامة. إن زيارته لنا اليوم تشهد على الاهتمام الذي توليه حكومته لعمل المؤتمر. ولديّ على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو بلغاريا وأوكرانيا وإندونيسيا وهنغاريا وشيلي وميانمار وجمهورية إيران الاسلامية ومنغوليا. أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بلغاريا معالي السيد ستانيسلاف داسكالوف.

السيد داسكالوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن على ثقة من أن مهارتكم الدبلوماسية وقدرتكم التي عهدناها فيكم على التوصل الى توافق في الآراء سيسهمان في زيادة فعالية مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضا أن أعرب عن تحياتي للسيد فلاديمير بتروفسكي، الأمين العام الجديد لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، الذي ستكون كفاءته البارزة في ميدان نزع السلاح وخبرته الدبلوماسية الواسعة في الدبلوماسية المتحددة الأطراف عونا أكيدا للمؤتمر. ونحن نرحب ترحيبا حارا بالنائب الجديد للأمين العام عبد القادر بن اسماعيل، متمنين له كل نجاح وتوفيق. وأود كذلك أن أشكركم على الكلمات الطيبة التي وجهتموها لي، والتي أعتبرها تعبيرا إضافيا عن علاقات الصداقة التقليدية القائمة بين فرنسا وبلغاريا.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مؤتمر نزع السلاح بوصفي وزير خارجية جمهورية بلغاريا، فانني أود أن أعبر عن مواقف بلدي ازاء عدد من القضايا التي تهم هذه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح.

ان بلغاريا ملتزمة التزاما راسخا بسياسة ثابتة لاشاعة الاستقرار في منطقة البلقان. وفي الوقت نفسه يواجه بلدنا التحدي المتمثل في مشاكل الأمن العالمي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، نحن نعلق أهمية كبيرة على مشاركة وفدنا النشطة في مؤتمر نزع السلاح. ونحن عاقدون العزم على ابداء ارادة سياسية قوية وتعبئة امكانيات الخبرات الفنية اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة في هذه المفاوضات المتعددة الأطراف.

لقد حددنا نهجنا تجاه المشاكل العالمية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأيد بلدي الابرام في أقرب وقت ممكن لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، وحظر انتاج المواد الانشطارية، بالاضافة الى عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل، وتمديد معاهدة عدم الانتشار. وفي ميدان تحديد الأسلحة التقليدية أيدنا زيادة الشفافية عن طريق

سجل الأمم المتحدة الذي حقق بداية ناجحة في العام الماضي. وكان بلدنا ضمن الدول الـ٨٢ التي قدمت البيانات المطلوبة للسجل. ونحن نؤيد التنظيم الصارم لتجارة الأسلحة ومنع التراكم المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة. وسوف تشترك بلغاريا في أعمال فريق الخبراء الحكوميين الذي سيتولى الاعداد للمؤتمر الاستعراضي المتعلق باتفاقية الأسلحة التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وترحب بلغاريا ببرنامج الشراكة من أجل السلم الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في حلف شمال الأطلسي والموجه الى دول أوروبا الشرقية، وتعتبره خطوة صوب إدماج هذه البلدان في منظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن نعتقد أن هذه الخطوة في صالح تقوية الأمن الدولي وضمانه. وقد بدأت بلغاريا بالفعل في اتخاذ الاجراءات التحضيرية اللازمة لتنفيذ ذلك البرنامج. وسوف يقوم رئيس جمهورية بلغاريا الدكتور زيليوزيليف بتوقيع الوثيقة الاطارية للتعاون في المستقبل في بروكسل في الأسبوع المقبل. وتشاطر بلغاريا الرأي القائل بأن الاتجاه صوب التكامل ينبغي أن يسيطر على بناء الأمن الأوروبي مع أخذ الحالة المعقدة في جنوب شرقي أوروبا في الاعتبار. ونحن نرى أن من الأشكال المفيدة جدا للتعاون السياسي في اطار مبادرة الشراكة من أجل السلم فرصة التشاور مع منظمة حلف شمال الأطلسي في حالة وجود أخطار مباشرة تهدد السلامة الاقليمية، أو الاستقلال السياسي، أو الأمن لبلدنا أو لأي بلد آخر في أوروبا الوسطى أو الشرقية. وتؤيد بلغاريا تعميق التعاون العملي مع حلف الأطلسي ودوله الأعضاء والمشاركين في مجلس شمال الأطلسي من ناحية ومع روسيا من الناحية الأخرى.

ولئن كانت بلغاريا ليس لديها أي سبب يجعلها تعتبر نفسها مهددة من أي بلد، فاننا اتخذنا تدابير مشتركة في السنتين أو الثلاث سنوات الماضية مع الدول المجاورة بهدف التوصل الى اتفاقات بشأن الأمن والتعاون وتدابير بناء الثقة. وتتطلب الحالة المحددة في منطقة البلقان اتخاذ نهج جديدة تجاه مسائل الأمن الاقليمي بمشاركة الهياكل السياسية والعسكرية الأوروبية والأوروبية الأطلسية. وينبغي أن تأخذ هذه النهج في اعتبارها مصالح دول البلقان، والقوى السياسية الرئيسية - الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة، وكذلك كل البلدان الأخرى الراغبة في تحقيق السلم والرخاء في هذا الجزء من العالم.

وأود أن أعبر عن موقف بلدي في عبارات محددة فيما يتعلق ببعض البنود الرئيسية المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح هذا العام. بعد الانطلاقة الكبيرة التي تحققت في العام الماضي بابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ستكون الفرصة الكبيرة التالية لهذا المحفل المتعدد الأطراف هي التوصل الى معاهدة للخطر الشامل للتجارب النووية. ومما يشجع بصفة خاصة في هذا الصدد التطور الايجابي في مواقف بعض البلدان الحائزة للأسلحة النووية، كما استطاع فريق الخبراء العمليين الذي يعالج مسألة وضع اجراءات تحقق للمعاهدة المقبلة أن يحقق نتائج كبيرة. ويتمثل العمل الذي ما زال

يتعين انجازه في بذل جهود جادة نهائية ترمي الى التوصل الى معاهدة عالمية للخطر الشامل للتجارب النووية تكون خاضعة لرقابة دولية فعالة ومدة سريانها غير محددة. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب أن يركز المؤتمر اهتمامه على أكبر قدر ممكن من الموارد الموجودة. والى جانب استئناف عمل اللجنة المخصصة، يمكن انشاء أفرقة عاملة تعنى بالتحقق وبالمسائل القانونية والمؤسسية، وستساهم بلغاريا في انجاح هذه المفاوضات بحسب قدرتها. وبقدر ما يتعلق الأمر ببلدنا، فاننا نفكر في امكانية المشاركة، في ظل ظروف دولية مؤاتية، في المنظمة المستقبلية المعنية بالتحقق من تنفيذ معاهدة حظر التجارب النووية. ومن المعروف أن بلغاريا ما فتئت تشارك منذ سنوات عديدة في التبادل التطوعي للبيانات المتعلقة بالاهتزازات الأرضية، ولديها الخبرة الفنية والمعدات اللازمة لذلك.

وأدى انتهاء الحرب الباردة وزيادة اهتمام عدد من البلدان بنظام عدم الانتشار النووي الى زيادة احتمالات التوصل الى نهج موحد للضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونحن نرحب بالاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي الرامي الى النظر على نحو مشترك في السبل الملائمة لتعزيز الضمانات الأمنية لجميع الدول التي تتخلى عن حيازتها للأسلحة النووية وتتقيد بدقة بالتزامها في هذا الصدد. وبوسعنا أن نؤكد لكم أن بلغاريا ستشارك بنشاط في المناقشات المتعلقة بهذه المسألة بالذات في الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح.

لقد أصبحت مسألة عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل من المعايير الهامة في القانون الدولي، وهي تقتضي ضمان تعزيز الأمن على الصعيد العالمي. وتؤمن بلغاريا بضرورة بذل كل جهد ممكن لكي يكلل بالنجاح مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥. ولدينا اعتقاد مخلص بأن المجتمع الدولي سينجح في اقامة توازن في النهج من شأنه أن يسمح بالابقاء لفترة غير محدودة على الامكانيات الهائلة التي تتيحها معاهدة عدم الانتشار لصالح السلم والاستقرار. إن نجاح الجهود الرامية الى حظر التجارب النووية وتقوية الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أمر يمكن أن يسهم في تحقيق ذلك الهدف الرئيسي. وتتقيد بلغاريا بدقة بالتزاماتها كطرف في النظم الحالية للرقابة على تصدير المواد النووية. وهي عضو في مجموعة الموردين النوويين وفي لجنة زانغر. وتشكل المبادئ التوجيهية لنظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف ولمجموعة استراليا جزءا أساسيا من التشريعات الوطنية الحالية المتعلقة بسياسة الرقابة على تصدير هذه المواد. ونرى أن ذلك يدعم الأهداف الرئيسية لنظام عدم الانتشار.

ان اهتمام بلغاريا باحراز تقدم في قضية الشفافية في مسألة التسلح وتبادل المعلومات على أساس غير رسمي أمر يمكن فهمه إذا وضعنا في الاعتبار الحالة السائدة في منطقة البلقان. وإذ ينطلق بلدي من اعتبارات مبدئية فانه يدعو الى اتخاذ تدابير ترمي الى زيادة الشفافية على الصعيدين الاقليمي والعالمي على حد سواء. ومن الخطوات الأولى في هذا الصدد المشاركة العالمية في سجل الأمم

المتحدة للأسلحة التقليدية الذي ينبغي أن يأخذ أيضا في الحسبان المقتنيات من تلك الأسلحة، بما في ذلك عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والمقتنيات العسكرية والمشتريات من الانتاج المحلي. وسوف يكون مؤتمر نزع السلاح مؤديا لرسالته إذا استطاع أن يساهم في حل مشكلة الحد من انتاج الأسلحة التقليدية ومن عمليات نقلها. وينبغي في هذا الصدد أن تكون لدى مؤتمر نزع السلاح أفكار واضحة عن النتائج المستخلصة من السنة الأولى لتشغيل سجل الأمم المتحدة ومساهمته في توسيع نطاق الشفافية في مجالات التسلح وتدعيم الثقة وآليات الانذار المبكر.

وفيما يتعلق بمسألة منع سباق التسلُّح في الفضاء الخارجي، ترى بلغاريا ان اعتماد ولاية مستكملة للجنة المخصصة المعنية بهذه المسألة، تقوم على أساس أهمية تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي، يعتبر من المهام الواقعية لهذه الدورة. وفي اطار تبادل المعلومات أودُّ أن أعلن أن بلدي في سبيل استكمال وضع ولايته القضائية الوطنية المتوخاة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بتنفيذ تلك الاتفاقية. ومن الأهمية بمكان، لضمان أمن بلغاريا ومنطقة البلقان، أن تشترك جميع دول البلقان في هذه الاتفاقية، بل انه سيكون من المفضل لو أنها صدَّقت عليها في نفس الوقت.

وختاما، أودُّ أن أعرب عن تأييدي للعمل الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالجوانب الحساسة المتصلة بتوسيع عضويته، وتنظيم جدول أعماله وزيادة فعاليته. فلا بد من أن يصبح مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن محفلا ممثلا تمثيلا واسعا ولكنه يعمل بعقلانية في وضع معاهدات يمكن أن يكون لها دور رئيسي في توطيد الأمن الدولي. ونحن نرى أن ترشيح منسق خاص معني بحظر انتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي يعتبر خطوة أولى تؤدي الى عملية تفاوضية لوضع معاهدة لا تمييزية متعددة الأطراف وقابلة للتحقق الفعال. ومن المؤكد أنه يمكن النظر الى مثل هذا الحظر في ضوء النجاح الذي تحققه جهود عدم الانتشار الجارية. إن المجتمع الدولي، الذي يقترب من مشارف القرن الحادي والعشرين وهو يتوخى ضمان مستقبل سلمي له، بحاجة الى المزيد من الحكمة والمزيد من آليات التفاوض الدولي الصريح. وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أعلن ان بلغاريا ستثبت أن لديها ما يلزم من الارادة والقدرة على العمل الفعال.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر وزير خارجية بلغاريا على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة والى بلدي والتي أقدرها حق التقدير. وأعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا السيد قسطنطين هريشنكو، رئيس ادارة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بوزارة الخارجية الأوكرانية.

السيد هريشنكو (أوكرانيا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أرجو في البداية أن تتفضلوا بقبول تهنئتي لكم بمناسبة توليكم منصبكم الرفيع كرئيس لمؤتمر نزع السلاح.

لقد اتسمت بداية عام ١٩٩٤ بأحداث هامة. ولو تلتها تطورات ايجابية أخرى فان ذلك سيبشر بالأمل في إمكان احراز تقدم كبير هذا العام في حل بعض المشاكل الرئيسية التي يعتبر حلها أمرا حاسما لاجراء المزيد من تخفيضات الأسلحة ونزع السلاح. ومما لا شك فيه أن البيان الثلاثي الذي وقعه رؤساء أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا يوم ١٤ كانون الثاني/يناير والقرار الذي اعتمده المجلس الأعلى للبرلمان الأوكراني "فرخوفنا رادا" يوم ٣ شباط/فبراير هذا العام يعتبران من أهم الأحداث التي وقعت حتى الآن في هذا المجال. فقد أزالت هاتان الوثيقتان أخيرا كل العقبات التي كانت تحول دون القضاء على جميع الأسلحة النووية التي ورثتها أوكرانيا من الاتحاد السوفياتي السابق، ومهدتا السبيل لانضمام أوكرانيا في نهاية المطاف لمعاهدة عدم الانتشار النووي في أقرب وقت ممكن.

لقد أصبح الشعب الأوكراني، منذ حصوله على الاستقلال قبل ما يزيد قليلا على العامين، أكثر رسوخا في ايمانه المتأصل بأن الأمن الدولي واحترام جميع الدول للمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ووثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يؤثران على الوضع الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي لدولتنا، كما يؤثران بشكل مباشر على مصالح كل مواطن في نهاية المطاف. ويشابه مستوى تركيز أسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية في منطقة الاتحاد السوفياتي السابق المستوى السائد في بعض مناطق التوترات والصراعات المسلحة سيئة السمعة. لقد حددت أوكرانيا منذ اليوم الأول لاستقلالها المهام ذات الأولوية لسياستها الخارجية، وهي تتمثل في التقليل الى أدنى حد - بل والأفضل، استبعاد - امكانية استعمال القوة في العلاقات بين دول هذه المنطقة، والتقليل بل والقضاء بشكل مطرد، على الأسلحة التقليدية وكل أنواع أسلحة التدمير الشامل، واقامة حواجز لا يمكن التغلب عليها في وجه انتشار هذه الأسلحة.

ويمكن ايجاد الدليل على هذه الأولويات في الوثيقتين اللتين اعتمدهما المجلس الأعلى للبرلمان الأوكراني "فرخوفنا رادا" وهما: الاعلان الخاص بسيادة دولة أوكرانيا الذي حدد مستقبلها اللانووي، والمبدأ العسكري المقترن بالمبادئ التوجيهية الأساسية لسياسة أوكرانيا الخارجية التي سنت مبادئ عدم العنف الديمقراطية للسياسة الخارجية والدفاعية كقانون للبلاد.

كما يشهد على رغبة أوكرانيا في الاضطلاع بدور بناء في عملية نزع السلاح تصديقها على المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتنفيذها الدقيق لها، وتوقيعها على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وامتثالها الكامل لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ولعدد من الاتفاقات الدولية الأخرى في ميدان تحديد الأسلحة. ومن الأدلة الأوضح على هذا التصميم قرار أوكرانيا بسحب كل الأسلحة النووية التكتيكية من أراضيها قبل الموعد المحدد من أجل القضاء عليها، والتخفيض واسع النطاق في الأسلحة التقليدية وفقا للمعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وليس أقل

من ذلك السياسة الثابتة التي ترمي الى منع عودة قيام الهياكل السياسية والعسكرية في الحيز الجيوبوليتكي للاتحاد السوفياتي السابق، التي يمكن أن تصبح سببا لتقسيم جديد لأوروبا.

وعلى ذلك، فان أوكرانيا لم تدخر وسعا، منذ بداية وجودها المستقل، في سبيل ضمان انضمامها الى المجتمع الدولي كدولة ديمقراطية لها سياسة مسؤولة في ميدان تحديد الأسلحة، وهي سياسة ستكون من مصلحتها ومن مصلحة الجنس البشري كله على حد سواء.

وبعد أن شرعنا في السير على هذا الطريق، أصبحنا نواجه عقبات خطيرة من أهمها الحالة الحرجة للاقتصاد الأوكراني. إلا أن هناك عوامل خارجية سلبية تلعب دورا أكبر. فنحن لا نستطيع أن نتجاهل حقيقة أن مجرد وجود أوكرانيا ذات السيادة أمر يزعج كثيرا بعض الأوساط. وتتصور هذه الأوساط استقلالنا على أنه انحراف تاريخي غريب لا بد من القضاء عليه فورا بكل الوسائل المتاحة. بيد أنه مهما كانت الحواجز التي تعترض الطريق الذي اخترناه، فان النتائج العملية لجهود اوكرانيا في ميدان نزع السلاح تثبت على نحو مقنع الطابع الأساسي والثابت لسياستنا الخارجية في هذه الأمور. وفي الوقت نفسه، علينا أن نربط بين خطواتنا التي تعتمد على الحالة الاقتصادية والسياسية وبين تأثير العوامل الخارجية التي يخرج الكثير منها عن ارادتنا.

ويحدد أولويات أوكرانيا في مجال نزع السلاح في عقد التسعينات كل من الالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاقات دولية منفذة بالفعل والالتزامات الجديدة التي تجرى صياغتها الآن، في المقام الأول في مؤتمر نزع السلاح. وقد وقعت اوكرانيا اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وهي تستعد الآن بنشاط للتصديق عليها. ونحن نؤيد مع دول أخرى عقد المؤتمرين الاستعراضيين للأسلحة البيولوجية والأسلحة اللاإنسانية. كما اننا نؤيد ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن على استعداد لتنفيذ التزاماتنا بموجب المعاهدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية "استارت" وبروتوكول لشبونه، كما اننا مستعدون للمشاركة في التماس حلول لمشاكل نزع السلاح الهامة الأخرى التي يعالجها مؤتمر نزع السلاح ومحافل دولية أخرى.

اننا نعتقد أنه ليس هناك من يشك في أن أوكرانيا، التي تضطلع مع عدد من الدول الأخرى بدور هام في الجهود الدولية لنزع السلاح، ينبغي أن تصبح عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح. ونحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأن توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح يجب ألا تبقى رهينة لحل خلافات سياسية - مهما كانت خطورتها - بين دولة عضو والدولة طالبة عضوية المؤتمر.

ويؤدي اعلان حلف شمال الأطلسي عن "الشراكة من أجل السلم" الى تهيئة مناخ جديد هذا العام، وهو مناخ مؤات لتحقيق تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح، الى جانب البيان الثلاثي الصادر عن رؤساء

أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وقرار البرلمان الأوكراني الخاص بالتصديق الكامل على معاهدة "استارت". لقد أصبحت أوكرانيا أولى الدول حديثة الاستقلال التي توقع هذا الاعلان، وهي تعتزم المشاركة بنشاط في برامج التعاون ذات الصلة. وتمنع مبادرة حلف شمال الأطلسي تلك إقامة حوائط جديدة في أوروبا من شأنها أن تقسم القارة الى: دول أوروبا الغربية من ناحية، ودول أوروبا الوسطى والشرقية من الناحية الأخرى. كما أنها تبدد الشكوك التي ستظهر حتما في حالة التوسيع الانتقائي لعضوية الحلف. وفي رأينا أن هذا النهج اللاتمييزي، الذي يعطي حقوقا متساوية لجميع المشاركين، ينبغي أن يصبح حجر الزاوية في كل الاتفاقات المتعددة الأطراف التي ستعتمد في مؤتمر نزع السلاح.

ومما لا ريب فيه أن اتفاق الصفقة المجملة الذي تم التوصل اليه في موسكو يوم ١٤ كانون الثاني/يناير هذا العام سيكون له مكانا خاصا في تاريخ نزع السلاح النووي. ومن الواضح أن المفاوضات التي أدت الى اعتماد البيان الثلاثي الصادر عن رؤساء أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا سبقها القرار الذي اتخذه المجلس الأعلى للبرلمان الأوكراني "فرخوفنا رادا" يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ فيما يتعلق بالتصديق على معاهدة "استارت". وقد أثار هذا القرار بعد ذلك ردود فعل سلبية بشكل عام في العالم، سببها الأساسي الشروط التي وضعها الـ"فرخوفنا رادا" لانضمام أوكرانيا الى معاهدة عدم الانتشار. ومن أهم الشروط الرئيسية التي بينها ذلك القرار بوضوح الشروط الثلاثة التالية: تقديم ضمانات أمنية الى أوكرانيا تؤكد مجددا حرمة حدودها واحترام سلامتها الاقليمية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ ودفع تعويضات عادلة عن قيمة الأسلحة النووية الموزعة فوق أراضي أوكرانيا؛ وتقديم مساعدة مالية واقتصادية كافية الى أوكرانيا لتمكينها من تنفيذ عملية نزع السلاح النووي بطريقة فعالة وسليمة ايكولوجيا. والواقع، ان هذا القرار أعلن أنه بينما تقوم أوكرانيا من جانب واحد بالتخلص طوعيا من أسلحة التدمير الشامل الفعالة للغاية، فانها تتوقع خطوات متبادلة يتخذها المجتمع الدولي. وقد أُذن لرئيس أوكرانيا بأن يبحث عن الوسائل التي تؤدي الى حل مشكلة نزع سلاح أوكرانيا النووي في أقرب وقت ممكن، مع ايلاء الاحترام الواجب للشروط التي وضعها البرلمان الأوكراني. وبعد اعتماد هذا القرار مباشرة، بدأت أوكرانيا بشكل عملي مفاوضات مكثفة، أولا مع الولايات المتحدة ثم مع روسيا، أدت الى تمكين رئيس أوكرانيا من التوقيع على البيان الثلاثي بعد أقل من شهرين.

ويستحق اتفاق الصفقة المجملة هذا أن يعالج ببعض التفصيل. من العناصر الرئيسية للاتفاق قبول أوكرانيا سحب كل الأسلحة النووية من أراضيها من أجل القضاء عليها. وتقوم أوكرانيا بابطال مفعول الأسلحة النووية الموزعة فوق أراضيها بتخليصها من واجباتها القتالية وسحب جميع رؤوس الحرب النووية ونقلها الى روسيا للقضاء عليها تحت اشراف خبراء أوكرانيين. كما تؤكد أوكرانيا مجددا التزامها بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. ويتعهد الاتحاد الروسي من جانبه بتقديم تعويض الى أوكرانيا عن كل رؤوس الحرب النووية التي يجري سحبها

من أوكرانيا الى روسيا للقضاء عليها، وتقدم الولايات المتحدة مساعدة تقنية ومالية كافية في عملية القضاء على الأسلحة النووية. وستقوم روسيا، كخطوة أولى، بتزويد أوكرانيا بشحنات من عبوات الوقود اللازم لتشغيل محطات القوى النووية الأوكرانية تحتوي على ١٠٠ طن من اليورانيوم المتري بدرجة منخفضة في خلال عشرة شهور. وفي غضون تلك الفترة، سيتم نقل ما لا يقل عن ٢٠٠ رأس حرب نووية من القذائف التسيارية العابرة للقارات الى روسيا لتفكيكها.

وربما كان أهم جانب سياسي في اتفاق الصفقة المجملة هو التزام الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا العظمى بتقديم ضمانات للأمن الوطني لأوكرانيا بمجرد دخول معاهدة "استارت-١" حيز النفاذ وانضمام أوكرانيا الى معاهدة عدم الانتشار. وهكذا نجد أن توقيع البيان الثلاثي جعل بالامكان تحقيق معظم الشروط التي أثارها البرلمان يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

وأود أن أعرب في هذا الصدد عن خالص تقديري لجهود وفد الولايات المتحدة التي استهدفت التوصل الى اتفاق الصفقة المجملة الثلاثي. فقد لعبت مبادرة الوفد الأمريكي ومثابرته، في السعي لتحقيق تقارب بين مواقف أوكرانيا وروسيا، دورا رئيسيا في التوصل الى الحل الوسط المقبول قبولا متبادلا.

وفي ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، اعتمد المجلس الأعلى الأوكراني "فرخوفنا رادا" القرار (الذي يوزع نصه كوثيقة لمؤتمر نزع السلاح) والذي تمت بموجبه الموافقة على الجهود التي يبذلها الرئيس الأوكراني، وازالة التحفظات السابقة المتعلقة بالمادة الخامسة من بروتوكول لشبونة. وأذن المجلس لرئيس الجمهورية بتبادل صكوك التصديق على معاهدة "استارت"، وسيؤدي التنفيذ العملي للاتفاقات التي تم التوصل اليها في موسكو الى تشجيع اتخاذ قرار ايجابي في المستقبل القريب جدا من جانب البرلمان فيما يتعلق بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار. وهنا تزداد الأسباب التي تجعلنا متفائلين نظرا لأن المفاوضات الروسية الأوكرانية بشأن الجوانب العملية في تنفيذ البيان الثلاثي التي جرت في كييف يوم ١٠ شباط/فبراير كانت ناجحة وأسفرت عن بعض النتائج الملموسة والهامة جدا.

إن أوكرانيا، التي تواصل بثبات السير على الطريق المؤدي الى القضاء على كل ترساناتها النووية، تهتم بشكل طبيعي بالتأكد من أن عملية نزع السلاح النووي تشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وأن هذه العملية أصبحت عالمية ولا رجعة فيها. ويعتبر قرار مؤتمر نزع السلاح بتجديد ولاية اللجنة المخصصة المعنية بوضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة في هذا الاتجاه. هذا القرار هام من حيث جوهره ومن حيث كونه يعتبر رمزا. وهو يمثل مرحلة جديدة في المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح النووي. وتعتقد أوكرانيا أن صياغة المعاهدة في المستقبل القريب أصبحت أمرا ممكنا تماما. وسوف تكون نتيجتها إنهاء عمليات استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وتقوية نظام عدم الانتشار. ونحن مقتنعون بأن المعاهدة المقبلة يجب أن تكون مفتوحة

للدول اللانووية وللدول الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء. وينبغي أن تتضمن المعاهدة بروتوكولات تتعلق بأنشطة التحقق كجزء لا يتجزأ منها.

وتؤيد أوكرانيا موقف الهند الداعي لأن تكون المشاركة في أنشطة التحقق بموجب المعاهدة لا تمييزية، وأن تعطى حقوقا متساوية للجميع، وتضع التزامات موحدة لجميع الدول، وتقتضي تنفيذا متساويا لأحكام معاهدة الخطر الشامل لتجارب الأسلحة النووية. ونحن نؤيد انشاء آلية للتحقق الفعال من شأنها أن تؤدي في ظل ظروف ملائمة الى اتاحة امكانية استرداد التكاليف المتكبدة في الاضطلاع بهذه الأنشطة.

وترى أوكرانيا أن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية تعتبر عنصرا هاما لتدعيم نظام عدم الانتشار النووي وللأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. ونعتقد أن من الأمور الواقعية تماما أن نحدد هدف التوصل الى اتفاق بشأن نص المعاهدة قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وإذ نهتدي بالرغبة في ابرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، فاننا نرى أن من المهم أن تجري مناقشة متوازية لجانب التحقق من هذه المعاهدة ولجانبيها السياسي والقانوني. وتعالج أوكرانيا بتفهم رغبة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في أن يكون لها دور رئيسي في صياغة الأحكام المفاهيمية لهذه المعاهدة، الا أننا مقتنعون بأن لكل دولة الحق من أن تتاح لها فرصة للمساهمة في صياغة المعاهدة، ويخص ذلك في المقام الأول الدول الخلف للاتحاد السوفياتي السابق في ترسانته النووية. وكذلك الدول التي لديها قدرة نووية تجعلها في "مستوى دول العتبة النووية".

إن أوكرانيا، باعتبارها الدولة التي اختارت لأول مرة في تاريخ الجنس البشري طريق القضاء الكامل على الأسلحة النووية الموزعة فوق أراضيها، تعلق أهمية ذات أولوية على أعمال مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بقضية الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وسنرحب كخطوة أولى بأي اعلان مشترك أو أي وثيقة واجبة التنفيذ قانونا تصدر عن الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بعدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول التي لا تمتلك هذه الأسلحة. وسوف تكون هذه الالتزامات دليلا اضافيا على استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تحترم المصالح الأمنية المشروعة للدول التي تسلك طريق نزع السلاح النووي.

ويتعين بعد ذلك أن تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية مستعدة للاضطلاع بالتزامات قانونية دولية محددة بوضوح فيما يتعلق بعدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول اللانووية، والامتناع عن التهديد باستعمال هذه الأسلحة. ولدينا اقتناع عميق بأن أيا من هذه الضمانات يجب أن يكون غير مشروط وأنه لا بد من استبعاد أية استثناءات من الحظر على استعمال الأسلحة النووية ضد الدول

اللانووية. ومن الواضح أن توفير هذه الضمانات الى جانب ابرام معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية سيهيئان بيئة مؤاتية للاستعراض الناجح لمعاهدة عدم الانتشار ولتمديدها.

وترتبط قضية منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ارتباطا وثيقا بمجمل المشاكل المعقدة لنزع السلاح النووي. وتؤيد أوكرانيا اتخاذ تدابير محددة من شأنها أن تضع حاجزا موثوقا به في وجه سباق التسلح في الفضاء الخارجي، مع جعل استعمال تكنولوجيات القذائف المتاحة في الأغراض السلمية أمرا ممكنا. إن أوكرانيا، بوصفها دولة لديها صناعة متقدمة جدا تتعلق بالمجال الفضائي الجوي، تسعى الى التعاون مع الدول الأخرى في مجال الاستكشافات السلمية للفضاء. ونحن نعتزم اجراء مفاوضات في المستقبل القريب جدا من أجل الانضمام الى نظام مراقبة تكنولوجيات القذائف والتقيد بالالتزامات ذات الصلة التي ينص عليها ذلك النظام.

وفي هذه الأيام التي يقوم فيها العالم بشكل مستمر باعتماد اتفاقيات دولية تتعلق بالقضاء على الأسلحة البيولوجية والكيميائية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل، نحن نعارض بعزم وطيد أية محاولات ترمي الى استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل. وتلاحظ أوكرانيا بارتياح أنه قد أدرجت في جدول أعمال المؤتمر مسألة الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل، ومن بينها الأسلحة الاشعاعية، التي قد يُحدث إستعمالها آثارا مشابهة للآثار التي سببتها مأساة تشرنوبل.

وفي حين أن مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل تستحق أعلى أولوية، فانه يتعين علينا ألا نتغاضى عن أهمية الجهود الدولية المبذولة في ميدان تخفيض الأسلحة التقليدية. فكما تبين خلال حرب الخليج، يمكن لعمليات نقل الأسلحة التقليدية غير المحدودة وغير المراقبة أن تزعزع استقرار منطقة بأكملها، وبالتالي تثير صراعا مسلحا. وغني عن القول ان على الدول الموردة للأسلحة أن تمارس سياسة مسؤولة في هذا الميدان. غير أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي أيضا مسؤولية اتخاذ تدابير منسقة ترمي الى منع عمليات البيع غير المنظمة وغير المراقبة للأسلحة. ويعتبر سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عنصرا هاما للجهود الدولية المبذولة في هذا الميدان. إن أوكرانيا تشاطر وتؤيد أغراض هذا النظام، وتشاطر وتؤيد في المقام الأول تحقيق قدر أكبر من الشفافية في مجال نقل الأسلحة. وفي رأينا انه بالاضافة الى النهج العالمي ينبغي تشجيع التعاون الاقليمي أيضا. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير اضافية فيما يتعلق بالشفافية المكيفة حسب الظروف الخاصة السائدة في كل منطقة. وتؤيد أوكرانيا قرار المؤتمر بمواصلة عمل اللجنة المخصصة المعنية بالشفافية في مسألة التسلح في عام ١٩٩٤، وهي تعتزم تزويد سجل الأمم المتحدة ببيانات عن أسلحتها التقليدية على أساس سنوي.

وختاما، أودّ أن أعرب عن الأمل في أن تكون دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٤ مثمرة للغاية وجديرة بالذكر لما ستعتمده من قرارات هامة من شأنها أن تسهم في توطيد السلم والأمن الدوليين. ان أوكرانيا على استعداد لادخال مدخلات بناءة في أعمال مؤتمر نزع السلاح وفي المساهمة بشكل كبير في تحقيق أهداف الجدول الطموح لأعمال هذه الدورة كعضو كامل العضوية في هذه الهيئة الدولية الموقرة.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل أوكرانيا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل اندونيسيا السفير بروتوديننغرات.

السيد بروتوديننغرات (أندونيسيا) (الكلمة بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أعبر عن السعادة البالغة التي يشعر بها وفد أندونيسيا إذ يراكم تترأسون مؤتمر نزع السلاح. ونحن مقتنعون بأنكم ستوجهون بنجاح أعمالنا في هذه الفترة من مطلع عام ١٩٩٤، بفضل خصالكم الشخصية البارزة وخبرتكم الدبلوماسية الثرية. وأود أيضا أن اشيد بسلفكم السفير منير زهران ممثل مصر للطريقة المثالية التي وجه بها أعمالنا خلال فترة الانتقال الصعبة. كما أهنئ أميننا العام الجديد السيد فلاديمير بتروفسكي ونائبه السيد عبد القادر بن اسماعيل على تعيينهما الذي يستحقانه عن جدارة. واسمحوا لي أيضا بأن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بزملائنا الجدد سفراء اثيوبيا والأرجنتين وايطاليا والجزائر وفنزويلا. وأخيرا، يود وفد بلدي أن يحيي وزير خارجية بلغاريا الموقر وممثل أوكرانيا الموقر وأن يشكرهما على بيانيهما الهامين.

(واصل كلامه بالانكليزية)

أود بادئ ذي بدء أن أكرر تأكيد الرأي المدروس الذي خلص اليه وفد بلدي ومفاده، أن التقلص الشديد لخطر اندلاع حرب نووية مع انتهاء الحرب الباردة ينبغي ألا يفهم بأي حال من الأحوال على أنه يقلل الحاجة الى نزع السلاح النووي، وأنه يمكننا بالتالي من أن نتراخى في جهودنا. وعلى العكس من ذلك، يمثل التحسن الكبير الجدير بالترحيب، الذي طرأ على العلاقات بين الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية، زخما حاسما ينبغي الاستفادة منه في توليد المزيد من الجهود الجادة والنشطة من أجل تحقيق نزع سلاح نووي فعال. لقد وردت إشارات متكررة على لسان شتى الوفود المشتركة في مؤتمر نزع السلاح هذا الى حقيقة أن المناخ السياسي الدولي الجديد والمحسن قد هيأ لنا أساسا متينا يمكن السير عليه قدما بالمفاوضات المتعلقة بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية. وما نحتاج اليه الآن هو أن نتابع هذه الاشارات ونبني على النجاح الذي حققناه بابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وذلك بابداء تصميم مشترك واتخاذ اجراءات محددة. وفي ضوء ما تقدم، أود في هذه المرحلة أن أتناول بايجاز قضية معاهدة الحظر الشامل للتجارب ومعاهدة عدم الانتشار والعلاقة المتبادلة بينهما.

فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، هناك سلسلة من الأسباب الملموسة التي تبعث على الأمل تبين أننا نسير بالفعل على الطريق الصحيح. وتتمثل الخطوات الرئيسية التي اتخذت في الاتجاه الصحيح في مواصلة غالبية الدول الحائزة للأسلحة النووية احترام وقفها الاختياري للتجارب النووية، والقرار الذي اتخذه المؤتمر في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ باعطاء ولاية تفاوضية للجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية، وقبول المؤتمر بعد ذلك لولاية اللجنة المخصصة بفضل جهود زميلنا الياباني الموقر السفير تاناكا، واتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء القرار ٤٨/٧٠ المعني بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب - فضلا عن تعيين زميل موقر آخر وهو السفير مارين بوش ممثل المكسيك رئيسا للجنة المخصصة. ويأمل وفد بلدي في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من زيادة الاستفادة من هذه التطورات الايجابية، فيتجنب المناقشات المطولة المتعلقة بالمسائل الاجرائية والأمور غير الموضوعية، ويسارع بدلا من ذلك الى التصدي بجسارة للنقاط الموضوعية.

ومما يشجعنا في هذا السياق أن نلاحظ البيان الذي ألقاه السيد جون هولوم المدير الموقر للوكالة الأمريكية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح أمام الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح قبل اسبوعين، وخصوصا عندما أكد مجددا السياسة الأمريكية التي أعلنها الرئيس كلينتون في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣، والتي تؤيد بقوة ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن. ونحن ندعو جميع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية لأن تحذو نفس الحذو وتتعهد بنفس الالتزام، وبذلك تزداد فرصة التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب. إن التزام اندونيسيا بالقيام من جانبها بالعمل من أجل التوصل الى ابرام هذه المعاهدة أمر لا شك فيه. وفي السنوات الخمس الماضية بذلنا جهودا رائدة لبلوغ هذه الغاية من خلال مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، وتوخيا لتحقيق هذا الهدف نفسه نقف على أهبة الاستعداد لتعزيز هذه الجهود من خلال مؤتمر نزع السلاح.

والآن وبعد أن تم التوصل الى اتفاق حول ولاية اللجنة المخصصة، زاد وضوح الهدف الذي نتوخاه لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. لا بد من أن تكون هذه المعاهدة عالمية وشاملة وقابلة للتحقق الفعال والمتعدد الأطراف. وبينما يوافق وفد بلدي بطبيعة الحال تمام الموافقة على هذا المفهوم، فانه يرى أن مبدأ العالمية يجب أن ينظر اليه باعتباره هدفا مشتركا وليس شرطا مسبقا فرديا. وينبغي لنا أن نتجه جميعا للانضمام الى المعاهدة، بدلا من أن ينتظر كل منا انضمام الآخرين اليها. وبالنسبة لمبدأ الشمولية، نحن نشاطر الرأي القائل بأنه يجب أن يشمل نطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب التفجيرات النووية السلمية أيضا بالاضافة الى التجارب التي تجري عن طريق الدراسة بالحاسب الالكتروني الأكبر. ونرى أن التغطية الشاملة مطلوبة لمنع الانتشار الرأسي للأسلحة النووية في المستقبل وفيما يتعلق بمبدأ القابلية للتحقق، فان في رأينا أن نظام التحقق يمكن جعله فعالا أكثر اذا أمكن استكمال وتنقية الطريقة السيزمية الحالية من خلال تقنيات أخرى غير سيزمية. وبقدر ما يتعلق الأمر بالاطار الزمني، فاننا نؤيد الدعوة الى ابرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب قبل عقد مؤتمر عام ١٩٩٥

لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها. وينتقلني هذا الى قضية العلاقة المتبادلة بين معاهدة الحظر الشامل للتجارب ومعاهدة عدم الانتشار.

ان الرأي الذي أعرب عنه الكثيرون منا والذي يستصوب ابرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب قبل انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها يمثل شعورا عاما بوجود رابطة بين المعاهدتين. ونحن نشاطر هذا الشعور العام. والواقع أن وفد بلدي ما فتئ يرى دوما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب لن تؤدي فقط الى جعل الانتشار الرأسي أمرا بالغ الصعوبة، بل انه ينتظر منها أيضا أن تخفض بشكل جذري مخاطر الانتشار الأفقي للأسلحة النووية. ومع ذلك، فان وفد بلدي يكون أكثر حرصا عندما يصل الأمر الى القفز لاستنتاج أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب تمثل ضمانا لتمديد معاهدة عدم الانتشار الى ما لا نهاية. وينبثق هذا الحرص من الأهمية الكبرى التي نعلقها على المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار التي تنص بوضوح على أن "تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة اجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي، وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة". من الواضح من قراءة هذه المادة، دون التقليل بأي حال من أهميتها، أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ينبغي النظر اليها باعتبارها مجرد خطوة هامة على الطريق الصحيح المؤدي الى معاهدة فعالة لمنع الانتشار. وهذه الخطوة، بما قد يكون لها من أهمية، لا يجب اعتبارها المبرر الأساسي لتمديد معاهدة عدم الانتشار الى ما لا نهاية. بل ان الأمر الأقل استصوابا هو أن نفكر في وضع اطار زمني ليس محددا بدقة للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، والأسوأ من ذلك أن نعامل معاهدة الحظر الشامل للتجارب باعتبارها "رهينة" لتمديد معاهدة عدم الانتشار.

وإذ أنتقل الآن الى موضوع معاهدة عدم الانتشار، إسمحوا لي أولا بأن أبدي ملاحظة وهي أنه تتكرر بشكل متزايد اشارات الى وجود عيوب في هذه المعاهدة. وفي رأينا أن هذه الاشارات يجب ألا ينظر اليها كتطور سلبي، وانما يجب توجيهها على نحو بناء صوب تقوية المعاهدة في اطار الأعمال التحضيرية الجارية لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها. ان العيبين اللذين يشار اليهما في كثير من الأحيان هما دونما شك الشقاق الذي أحدثته المعاهدة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة فيما يتصل بالمواد الأولى والثانية والثالثة والتاسعة من ناحية، والامتثال المشكوك فيه للمادة السادسة من جانب الدول الأطراف في المعاهدة الحائزة للأسلحة النووية من الناحية الأخرى. عند هذه النقطة، يود وفد بلدي أن يعرب عما يجيش بخاطره فيذكر مسألتين أخريين تتصلان بمعاهدة عدم الانتشار الحالية، وقد تتطلبان الاهتمام بهما عن كثب - المسألة الأولى هي اللاتماثل بين آليات الرقابة والتحقق المتصلة بالدول اللانووية والآليات المتصلة بالدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي حين أن جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة تقبل بموجب المادة الثالثة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لغرض وحيد وهو التحقق من

وفائها بالالتزامات المترتبة عليها بموجب هذه المعاهدة، فان المعاهدة تخلو من الاشارة الى أية آلية للرقابة والتحقق من وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها على نحو ما هو منصوص عليه في المادة السادسة. أما المسألة الثانية فتتعلق باجراءات التعديل البالغة الصعوبة التي تقتضيها المادة الثامنة عن المعاهدة. ويزداد انشغالنا بهذه المسألة، خصوصا فيما يتصل بالضغوط المبذولة على نحو متعاظم لتمديد معاهدة عدم الانتشار الى ما لا نهاية، الأمر الذي قد يجعل اجراءات التعديل هي الفرصة الممكنة الوحيدة لادخال تحسينات على المعاهدة فيما بعد. ومن هنا ينشأ احتمال المخاطر بادامة العيوب الحالية.

وأختتم كلمتي بنبرة ايجابية فأقول إن وفد بلدي يتطلع الى مفاوضات مثمرة في اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية والى أعمال تحضيرية جادة لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها. ونحن نقف على أهبة الاستعداد لتقديم تعاوننا الكامل والنشط في هذه المهمة البالغة الأهمية.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل أندونيسيا على بيانه.

(واصل كلامه بالانكليزية)

أود أن أعرب عن امتناني للكلمات الرقيقة والتمنيات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة، كما أهنئه على اتقانه للغة الفرنسية، الأمر الذي أراه يكتسب زخما في هذا المؤتمر. وأود أن أبادله هذه المجاملة، وأن يتسع صدره ليستمع الى قولي له باللغة الاندونيسية:

[تكلم باللغة الاندونيسية]

(عاد الى الكلام بالفرنسية)

اود أن أقول لمن لا يعرفون معنى ما قلته بالاندونيسية انه يعني "شكرا جزيلا لكم، السيد السفير، على كلماتكم الرقيقة".

أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا السفير بويثا.

السيد بويثا (هنغاريا) (الكلمة بالفرنسية): نظرا لأن وفد بلدي يأخذ الكلمة لأول مرة في ظل رئاستكم للمؤتمر، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أعرب عن تهنئتي لكم على توليكم مسؤولياتكم،

وأود أيضا أن أهنئكم على الطريقة التي تديرون بها مناقشاتنا بأسلوب ممتاز ومبتكر وكذلك على الطريقة التي تعالجون بها المشاكل التي تواجهنا.

(واصل كلامه بالانكليزية)

وأود أن أعرب في الوقت نفسه عن ترحيبنا الحار بسعادة السيد فلاديمير بتروفسكي الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة وأمين عام مؤتمرنا وبنائبه السيد عبد القادر بن اسماعيل. وتعتبر خبرتهما ومكانتهما الشخصية ومعرفتهما المهنية خير ضمان لنجاح أعمالنا.

لقد بدأ مؤتمر نزع السلاح دورته لعام ١٩٩٤ في ظل ظروف واعدة. فقد شهدت الشهور القليلة الماضية حدوث تقدم كبير في المجالات الحيوية لنزع السلاح النووي وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل. فنجاح الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ لمعاهدة عدم الانتشار، واعلان المزيد من البلدان التي لديها صناعة نووية متقدمة عن نيتها الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي يلقى ترحيبا بالغا، يثبتان أن نظام عدم الانتشار العالمي ليس حيا فقط ولكنه يتسم بقابلية متعاظمة للدول التي ما زالت خارج اطاره. كما ان الاتفاقات التي تم التوصل اليها خلال قمة موسكو الأخيرة تثير الآمال في امكانية توطيد الثقة والأمن على الصعيدين الاقليمي والعالمي. ونحن على ثقة من أن الوفاء بهذه الالتزامات سيكون عملية سلسة ولن يتعارض مع الروح البناءة التي شهدناها في كانون الثاني/يناير.

وحتى الآن كان مؤتمر نزع السلاح ناجحا دائما في التغلب على العقبات التي اعترضت طريق المفاوضات. وفي عام ١٩٩٢، واجه المؤتمر التحدي المتمثل في التغلب على انقسامات عميقة وفي ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد أعطت تلك العملية دليلا ساطعا على امكان التوصل الى قاسم مشترك حتى بين النهج المفاهيمية المختلفة اذا كانت هناك رغبة في التفاوض والتوصل الى حلول توفيقية. وبعد بضعة أسابيع فقط من توقيع أكثر من ١٠٠ دولة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣، أثار عدد من البيانات الافتتاحية سؤالا هادئا عن المستقبل الذي ينتظر مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، سارع المؤتمر مرة أخرى برد ايجابي تمثل في تكليف لجنة مخصصة بدراسة الاحتمالات الواعدة لقضية الشفافية في مسألة التسلح، واجراء مناقشة حيوية وبناءة في اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية، والتوصل الى قرار يعتبر انطلاقة هامة يتمثل في اعطاء هذه اللجنة ولاية تفاوضية. ويحدوني أمل وطيد في أن نتمكن عند بداية دورة عام ١٩٩٥ من القاء نظرة الى الوراء على عام ١٩٩٤ كعام واصل التقدم لمواكبة الاتجاهات البازغة.

ويجب ألا تساورنا أية شكوك في أن النجاح الذي حققته دورة عام ١٩٩٤ سيكون المعيار الأساسي للحكم عليه هو التقدم الذي نستطيع تحقيقه في اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب

النووية. ولن يساعدنا لبلوغ هذه الغاية سوى جهد جماعي يبذله جميع المشاركين. وهنغاريا من جانبها مستعدة لتحمل نصيبها من المسؤولية والمشاركة النشطة في المفاوضات المقبلة. وأود أن أكرر التأكيد على أن هنغاريا كانت دوما ولا تزال تعتبر مناصرا قويا للحظر الكامل لجميع التفجيرات النووية في كل البيئات وبشكل دائم، وهي تدعو الى ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية في أبكر وقت ممكن. وينبغي أن يكون هذا الحظر عالميا ومطبقا على جميع الدول سواء كانت حائزة للأسلحة النووية أو كانت لا نووية.

وفي رأينا أن المعاهدة المقبلة يجب ألا تميّز بين تجارب الأسلحة النووية وما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية. وينبغي امعان النظر في النكرة الداعية الى توسيع نطاق تفسير حظر التفجيرات النووية بحيث يشمل أيضا حظر أنواع معينة من الأنشطة المرتبطة بها. ومن الواضح أن مساعدة بلدان أخرى على الانخراط في تجارب نووية أمر يتعارض تماما مع مقصد وروح الخطر الشامل للتفجيرات النووية. لقد تعهدت الدول الخمس الكبرى الحائزة للأسلحة النووية بالتزامات متشابهة بموجب معاهدة عدم الانتشار، الا أنه لا بد من توسيع هذه الدائرة بضم دول أخرى اليها. ويجب على المؤتمر أن يواصل أيضا بحث امكانيات حظر الأنشطة التحضيرية حتى وان كانت ستعترض طريقه في هذا الميدان مسائل دقيقة تتعلق بالتعريف الملائم والتحقق.

وكما هو الحال في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، سيشكل نظام التحقق العمود الفقري للمعاهدة المقبلة. ونرى أن التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يجب ألا يكون مسألة سياسية، بل مسألة تقنية. وعناصر التكنولوجيا المطلوبة موجودة تحت تصرفنا، وهي لا تنتظر سوى ادماجها في النظام الملائم. وينبغي أن يلبي هذا النظام ثلاثة معايير أساسية وهي: الفعالية التقنية والفعالية من حيث مردودية التكلفة والشفافية. ومما لا شك فيه أن لب نظام التحقق سيتمثل في شبكة رصد الاهتزازات الأرضية، التي ستكون محور نشاط فريق خبراء الاهتزازات. ولفترات طويلة في الماضي، كان هذا الفريق من الناحية الواقعية هو الجهة الوحيدة التي جرى فيها العمل بطريقة عملية وبناءة فيما يتعلق بمسألة حظر التجارب النووية. ولقد وفرت التجربة المكتسبة من سلسلتي التجارب التقنية اجابات على أسئلة عديدة لن تثار الا في المراحل اللاحقة من عملية التفاوض.

ومن المقرر أن تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ المرحلة الكاملة من التجربة الثالثة التي ترمي الى استحداث وتجربة وتقييم نظام دولي تجريبي لرصد الاهتزازات الأرضية، وأن تستمر دون تحديد موعد نهائي لاختتامها. ويسرني غاية السرور أن أبلغكم أن هنغاريا ستشارك لأول مرة في التجربة التي ستجريها شبكة بيانات الاهتزازات الأرضية. وأود أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا لحكومة ألمانيا لتعاونها الذي مكننا من أن نجهز القدرة التقنية اللازمة لمشاركتنا.

وعلينا أن نحرص تماما على ألا يؤدي تركيز جهودنا على حظر التجارب النووية الى التقليل من أهمية البنود الأخرى المدرجة على جدول الأعمال. لقد كانت قضية الضمانات الأمنية السلبية بندا من بنود جدول الأعمال التي ثبت أن تحقيق تقدم فيها كان أمرا بعيد المنال طوال السنوات الماضية. والواقع انه بعد المفاوضات المضنية التي جرت عام ١٩٩٠ لصياغة الجزء ذي الصلة من مشروع الوثيقة الختامية سيئة الطالع للمؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار، لم تبد أطراف فاعلية رئيسية عديدة رغبة متحمسة للدخول في مناقشات جادة بشأن هذا الموضوع. ومع ذلك، فانه لا يخالجني أدنى شك من أن هذه الحالة سوف تتغير خلال دورة عام ١٩٩٤. ولا بد من أن يحدث ذلك، واستنادا الى أسباب قانونية واعتبارات أخلاقية، للبلدان التي تتخلى عن الخيار النووي - بتوقيعها صكا دوليا واجب التنفيذ قانونا والتي تتقيد تماما بالتزاماتها - حق مشروع في أن تعطى ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وفي رأينا أن الصيغة المثلى للضمانات الأمنية ستتمثل في اتفاق دولي واجب التنفيذ قانونا من خلال مفاوضات متعددة الأطراف. ويتعين بطبيعة الحال أن يكون مثل هذا الاتفاق مستندا الى التزامات متبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. وأخذا بعين الاعتبار الواقع الحالي الذي قد لا يتيح الفرصة لتحقيق هذه الأهداف بين عشية وضحاها فاننا على استعداد للنظر أيضا في الخطوات الانتقالية التي قد تقربنا من تحقيق هدفنا هذا. ونحن مقتنعون في الوقت نفسه بأن المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع يجب أن تجرى في اطار متعدد الأطراف، إذ أن اتخاذ نهج مختلف سيكون مناقضا لفكرة الالتزامات المتبادلة والمتوازنة من الجانبين، ويمكن أن يشكل صعوبات أخرى.

يبد أن هناك قضية هامة أخرى تنتظرنا تتمثل في وقف انتاج المواد النووية لغرض صنع الأسلحة. والتوصل الى حل لهذه المشكلة أمر طال انتظاره. وقد أدت عملية نزع السلاح النووي الى تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق هذا الهدف في إطار زمني قصير نسبيا. واني مقتنع بأنه حتى الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية ذاتها تفضل طريقة آمنة وسريعة للتخلص من المواد النووية ذات الصلة بدلا من مواصلة انتاجها. بما ينطوي عليه ذلك من مشاكل أمنية وبيئية مخيفة أكثر مما ظهر حتى الآن. وفي هذه المرحلة اسمحوا لي بأن أذكر عنصرين فقط من هذه المشكلة المعقدة جدا، ألا وهما الإطار والنطاق. ونحن نشاطر الرأي القائل بأن مؤتمر نزع السلاح يهيئ اطارا مثاليا للمفاوضات استنادا الى أسباب اجرائية وموضوعية، ومع ذلك، ينبغي أن نبذل كل جهد ممكن للاستفادة المثلى من الخبرة المتراكمة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وزملائنا في فيينا. إن تحقيق أوثق تعاون ممكن في هذا الصدد لن يؤدي الى تسهيل العمل داخل مؤتمر نزع السلاح فحسب، ولكنه يعتبر أيضا شرطا أساسيا للنجاح بدءا من المراحل الأولى وما بعدها. وبقدر ما يتعلق الأمر بالنطاق، تم الاعراب عن آراء مختلفة حول ما اذا كانت المخزونات الحالية من المواد الانشطارية ذات الصلة يجب اخضاعها لشكل أو آخر من أشكال الآليات الاشرافية. ونحن مع تفهمنا للشواغل الأمنية للدول التي تعارض هذه الفكرة، علينا ان نضع في الاعتبار أن تقييد نطاق أي اتفاق مستقبلي سيحدّ من فعاليته، وقد يضعف قابليته العالمية.

ان قضايا حظر التجارب النووية، والضمانات الأمنية السلبية، ووقف انتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة تستحق أقصى اهتمام من وجهة نظر موضوعية مجردة، الا أن المؤتمر المقبل لاستعراض وتمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قد يساهم أيضا في زيادة أهميتها. وسيستفيد النظام العالمي لعدم الانتشار النووي كثيرا من احراز تقدم مبكر وجوهري في هذه المجالات. كما أن نجاح مؤتمر معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ سيعطي زخما اضافيا للمفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح. بيد أنه يجب معالجة العلاقة المتبادلة بين هذه العمليات بطريقة حذرة جدا. ولا يسعنا الا أن نعارض أية اساءة تفسير لهذه العلاقة المتبادلة والحساسة من شأنها أن تنشئ صلة شكلية ومصطنعة. وفي رأينا ان مثل هذا النهج سيعرض للخطر مستقبل النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، ويقلل فرص النجاح في مؤتمر نزع السلاح واذ نؤيد التمديد غير المشروط واللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار والاختتام المبكر قدر الامكان للمفاوضات المتعلقة بالقضايا المذكورة في المؤتمر، فاننا نشاطر بالتأكيد الاعتقاد بأن نهج "كل شيء أو لا شيء" يشكل مخاطر غير مقبولة، وقد ينتهي بالتوصل الى الخيار الأقل استحسانا.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أؤكد أن زيادة الصراحة والشفافية في المسائل المتعلقة بالأمن الدولي اكتسبت اعترافا واسع النطاق. والواقع أن فكرة الشفافية أصبحت موجودة في كل بنود جدول أعمالنا تقريبا، سواء كانت تتعلق بمفهوم المحطات المفتوحة لرصد الاهتزازات، او بمشكلة الحصول على البيانات في نظام التحقق من حظر التجارب النووية، أو بالحاجة الى عملية تفاوضية شفافة تتصل بالمسائل الأخرى. إن قضية الشفافية في مسألة التسلح، التي نحن على وشك الاحتفال بالعام الثاني لادراجها على جدول أعمال المؤتمر، تعتبر أيضا تعبيرا عن الاعتراف بأن الشفافية والصراحة يمكن أن يكون لهما اسهام كبير في خفض التوترات وتعزيز الاستقرار. ويمكن لنظم الشفافية الحالية - مثل نظام الأمم المتحدة الموحد للابلاغ عن الانفاق العسكري أو سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية - أن تعزز هذا الاتجاه البازغ وأن تعمل كدليل موثوق به على أن الشفافية ليست مجرد عنصر مفيد، ولكنها أيضا عنصر لا غنى عنه أبدا للجيل الجديد من الأدوات الداعمة للدبلوماسية الوقائية. اننا ما زلنا نؤكد على أن الشفافية من مسألة التسلح تعتبر أساسا ضمانا تعاونيا يعطي المشاركين فيه زخما لبناء الثقة. وينبغي الاستمرار في استكشاف امكانيات تنميتها.

وتتسم الخبرة الأولية التي اكتسبناها حتى الآن في هذه المجالات بالصعوبات التي تواجه كل من يقوم بعمل ريادي. لقد قدم أكثر من ٨٠ بلدا، بما في ذلك أهم مصدري الأسلحة، بيانات الى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويغطي هذا العدد نحو ٥٠ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة، الا أنه ينبغي ألا يغيب عن ذهننا أن هذه البلدان تقدم أكثر من ٩٠ في المائة من الصادرات العالمية للأسلحة. وهناك عدد لا بأس به من الدول التي بينت أن هناك امكانيات أكثر لتطوير السجل بحيث تدخل فيه ليس فقط المعلومات المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة، بل أيضا البيانات المتعلقة بالمقتنيات العسكرية، استجابة

للدعوة العامة الموجهة لهذه الغاية. ونظرا لقصر الوقت المتاح فان اللجنة المخصصة المعنية بالشفافية في مسألة التسلح لم تتمكن الا من النظر في عدد محدود من الأفكار الواعدة والمثيرة. وفي عدد من الحالات وصلنا الى مرحلة صياغة أهداف عامة لعملنا، ولكن هذه الأهداف تتطلب وضع المزيد من التعاريف التي ستمكننا من السير قدما في عملية وضع الوسائل الملائمة لتحقيق تلك الأهداف.

وتتمثل المهمة التي تنتظرنا خلال هذا العام في البحث عن السبل والوسائل الممكنة لزيادة الشفافية في مجال الأسلحة. وينبغي أن تكون نقطة انطلاقنا في هذه المهمة الأساس القوي والمستقر الذي وضعته اللجنة المخصصة في العام الماضي تحت القيادة القديرة للسفير زهران ممثل مصر. واستنادا الى الافتراض القائل بان المقصد الحقيقي للشفافية والصراحة يتمثل في بناء الثقة والأمن، ومنع الصراعات المسلحة، وتشجيع عملية نزع السلاح، فانني مقتنع بأن مؤتمر نزع السلاح سيكون له دور واضح يضطلع به في هذا الميدان في المستقبل القريب. واسمحوا لي في هذه المرحلة بأن أعرب عن امتناني لأعضاء المؤتمر لما أسبغوه على بلدي وعلى شخصي من شرف وثقة باختياري رئيسا للجنة المخصصة المعنية بالشفافية في مسألة التسلح. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد للمؤتمر بأنني لن أدخر وسعا في سبيل النهوض بعملنا في تنفيذ برنامج الشفافية في مسألة التسلح.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل هنغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها لي. وحتى لا تتهم الرئاسة بالتحيز فانني أود أن أقول له بلغة بلده... (تكلم بالهنغارية) ما معناه: "شكرا لكم، السيد السفير، على كلماتكم الرقيقة التي تركت أثرا طيبا في نفسي".

أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي السفير كوبيلوس.

السيد كوبيلوس (شيلي) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس، أرجو في البداية أن تتفضلوا بقبول تهاني وفد بلدي على توليكم رئاسة المؤتمر في هذا الشهر الأول من دورتنا، الذي يتسم دائما بأهمية خاصة نظرا لكونه الشهر الذي ننظم فيه أعمالنا للسنة كلها. وأود أن أؤكد في هذا الصدد أن المؤتمر حقق تقدما سريعا تحت قيادتكم في اعادة تشكيل اللجان المخصصة وانتخاب رؤسائها. وفي الوقت نفسه أود أن أهنئ أمين عام المؤتمر السيد فلاديمير بتروفسكي ونائب الأمين العام السيد عبد القادر بن اسماعيل.

لقد طلبت الكلمة صباح اليوم لكي أبلغ المؤتمر أن شيلي قامت الى جانب الأرجنتين، في المؤتمر العام الاستثنائي الثامن لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، بالتصديق على التعديلات المدخلة على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة

تلاتيلولكو) وتقديم اعلان التنازل المطلوب وفقا للمادة ٢٨، وبذلك أصبحت من الدول الأطراف كاملي العضوية في تلك المعاهدة.

وكانت شيلي من أوائل الداعين الى الحملة التي أدت الى التوقيع على معاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧، التي تحظر الأسلحة النووية واستعمال الطاقة الذرية في الأغراض المتصلة بالحرب من ناحية، وتنشئ منطقة لا نووية من الناحية الأخرى، أي منطقة اقليمية لغرض تطبيق المعاهدة تتألف من أراضي وبحار وفضاء جوي لا تمارس فيها أية أنشطة تتعارض مع المعاهدة، وصدقت شيلي على هذه المعاهدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، الا أن دخولها حيز النفاذ ظل متوقفا - وهذا أمر ضروري - على قبول جميع الدول التي لديها قدرات نووية في المنطقة بأن تصبح بالفعل أطرافا في المعاهدة. وبمبادرة من الرئيس باتريشيو آيلوين تحقيقا لهذه الغاية، اقترحت شيلي - الى جانب الأرجنتين والبرازيل - ادخال تعديلات معينة على المعاهدة بهدف تطويرها وتحديثها. وبمجرد أن تمت موافقة الكونغرس الوطني على تلك التعديلات، رأت حكومة شيلي أن الوقت قد حان لاستكمال ادماجها في النظام الذي يحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولكي تفعل ذلك، قررت بالتشاور مع الارجنتين، ايداع وثائق التصديق على تلك التعديلات وتقديم اعلان التنازل السالف الاشارة اليه. وجدير بالذكر أن المعاهدة لم تنفذ بالكامل لأن ذلك يقتضي تصديق جميع البلدان الموقعة عليها، وهو أمر لم يحدث حتى الآن.

وتكتسي الخطوة التي اتخذتها الأرجنتين وشيلي أهمية كبيرة نظرا لأنها جعلت هذين البلدين طرفين كاملي العضوية في المعاهدة، التي أصبحت سارية سريانا كاملا في كل جوانبها بالنسبة لهما. ويضطلع بلدي أيضا بواجبات هامة معينة في ضوء الالتزامات الجديدة التي أدخلت في معاهدة تلاتيلولكو، بما في ذلك التفاوض مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التوصل الى اتفاق عريض للضمانات من شأنه أن يسمح بالتفتيش الدولي على جميع المرافق والأنشطة النووية في البلاد. وقد بدأت هذه العملية بالفعل.

وبمجرد أن تم التصديق على التعديلات وتقديم الاعلان السالف ذكره، انضم بلدي الى عضوية وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. وفي تلك المناسبة أعلن رئيس الوفد الشيلي السفير كارلوس بورتاليس المدير العام لادارة السياسة الخارجية بوزارة الخارجية الشيلية أنه باتخاذ شيلي هذه الخطوة فانها تأمل في أن تستقر المنطقة لتصبح مكانا للسلم والثقة المتبادلة، مكانا يتبدد فيه الشعور بعدم اليقين وتسود فيه روح الوفاق. وأضاف قائلا ان الحقيقة التي لا جدال فيها المتمثلة في أن أمريكا اللاتينية أصبحت الآن من المناطق التي لها خاصية متميزة في العالم تجدد الآمال في أن أي مساهمة تقدمها لقضية السلم والأمن ضرورية ولها أهمية كبيرة. وواصل كلامه قائلا ان هذا الوضع يجعل من الضروري أن نواصل العمل بالتعهد بالتزامات جديدة لتحسين الصكوك الحالية، وبذلك تكون حكومة شيلي

قد أكدت رفضها وتخليها التام عن انتشار أسلحة التدمير الشامل، وبينت التزامها بتقديم مساهمة كبيرة لتعزيز هذه القضية. وعرض بعد ذلك استعداد بلدنا لاستضافة الاجتماع العادي القادم لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية.

ان انضمام شيلي لمعاهدة تلاتيلولكو يحدث في الوقت الذي يبدأ فيه هذا المؤتمر التفاوض الفعال من أجل التوصل الى معاهدة لحظر التجارب النووية، وهي أمنية من أمنيات المجتمع الدولي التي طال انتظارها. وهذه مصادفة سعيدة نظرا لأن بلدي يؤيد بعزم وطيد الجهود الرامية الى حظر التجارب. ونود أن نؤكد مجددا في هذا الصدد التزامنا بالعمل من أجل التوصل الى معاهدة تكون شاملة وعالمية وقابلة للتحقق.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أكرر التأكيد للمؤتمر على تأييد شيلي للمقترح الذي قدمه سفير المكسيك الموقر قبل أسبوعين لتوسيع نطاق عضوية هذه الهيئة نظرا لأنه يساهم بشكل فعال في احراز تقدم في عملية استغرقت وقتا طويلا ولا بد من التوصل الى حل لها. ويحدونا الأمل في أن تحظى هذه المبادرة بالموافقة بتوافق الآراء الضروري، وأن تبدأ سريعا المشاورات بشأن تنفيذها.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل شيلي على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار السفير هلينغ.

السيد هلينغ (ميانمار) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، يسرني غاية السرور أن أراكم تترأسون هذه الهيئة الهامة، مؤتمر نزع السلاح، واني لعلى ثقة من أن مهارتكم الدبلوماسية الواضحة وخبرتكم الفنية الواسعة في ميدان نزع السلاح سيكونان اسهاما قيما في عمل مؤتمر نزع السلاح خلال الشهر الأول الحاسم من دورته لعام ١٩٩٤. ونحن نشيد أيضا بسلفكم السفير زهران ممثل مصر، الذي كانت رئاسته النشطة والفعالة للمؤتمر خلال الشهر الختامي لدورة ١٩٩٣ وفي فترة ما بين الدورتين مصدر ارتياح والهام لوفد بلدي. واسمحوا لي أن أعرب عن تهاني وفد ميانمار الحارة للسيد فلاديمير بتروفسكي الممثل الشخصي لأمين عام الأمم المتحدة وأميننا العام الجديد وللسيد عبد القادر بن اسماعيل نائب الأمين العام بمناسبة تقلدهما مهام منصبيهما الرفيعين.

اننا سنفتقد زميلنا السفير بول أوسوليفان ممثل استراليا الذي سيتركنا سريعا ليتولى مسؤوليات هامة في وزارة خارجية بلده في كانبيرا. ونحن نعرب له عن أطيب تمنياتنا له بدوام النجاح والتوفيق في جهوده الجديدة. وأود أيضا أن أرحب بين ظهرانينا بسفراء اثيوبيا والأرجنتين وايطاليا والبرازيل والجزائر وفنزويلا الذين انضموا الينا في مؤتمر نزع السلاح. ونحن نتطلع الى اقامة روابط مهنية وشخصية وثيقة معهم جميعا، متمنين لهم كل نجاح في أدائهم لمهام وظائفهم في جنيف.

وسوف أكرس بياني اليوم لقضايا الأسلحة النووية المدرجة على جدول أعمالنا. عندما اختتم هذا المؤتمر مفاوضاته بشأن مشروع الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، ثارت شكوك حول مستقبل مؤتمر نزع السلاح. ويسعد وفد بلدي أن يجد المؤتمر، بعد انقضاء عام على ذلك، يواصل أعماله باعتباره المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح بنفس القوة والنشاط المعهودين فيه دائما. والواقع أن المؤتمر يمر الآن بفترة من أهم فترات تاريخه، وهي فترة المفاوضات من أجل التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نرحب جدا بهذا التطور، لأن وفد بلدي ما فتئ يرى دوما أنه ينبغي للمؤتمر أن يولي قضايا الأسلحة النووية الأولية القصوى التي تستحقها.

ان القرار ٤٨/٧٠ المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب" الذي اشترك في تقديمه عدد قياسي من الدول الأعضاء بلغ ١٥٧ دولة والذي اتخذ دون تصويت في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي اختتمت اعمالها مؤخرا - هذا القرار يعطي اشارة واضحة بأن المجتمع الدولي كله يؤيد الابرام المبكر لمعاهدة لحظر التجارب النووية. لذلك يتعين علينا، نحن أعضاء مؤتمر نزع السلاح، ألا نألو جهدا في سبيل اجراء مفاوضات مكثفة بغية التوصل الى مشروع نص نهائي لمعاهدة حظر التجارب النووية قبل اختتام دورة عام ١٩٩٤.

اننا ندرك أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا يمكن أن تكون قيدا بالغ الدقة يحول دون صنع أية أجهزة تفجير نووية، وخصوصا الأجهزة النووية البسيطة التي تصنع في السر. وعلى الرغم من ذلك النقص، فان وجود معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية قابلة للتحقق الفعال والمتعدد الأطراف ستكبح وتمنع التحسين النوعي للأسلحة النووية وتطويرها ونشرها وتطوير الأسلحة النووية المتصلة بالفضاء. وبذلك فانها ستسهم في قضية وقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

لم يحدث قط في تاريخ مؤتمر نزع السلاح أن أتيحت لنا فرصة أفضل من الفرصة الحالية للتفاوض من أجل التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب، ولم يحدث قط أن كان المناخ السياسي والأمني الدولي أكثر مؤاتاة مما هو الآن. لذلك يصبح من الحتمي علينا جميعا أن نغتنم هذه الفرصة النادرة للسير قدما بالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب الى خاتمة ناجحة بطريقة سريعة للغاية، ومن العوامل الأخرى التي تساعد عملية المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، الوقف الاختياري الحالي لتجارب الأسلحة النووية المعلن أو المحترم بحكم الواقع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونأمل في أن يستمر هذا الوقف للتجارب طوال فترة المفاوضات.

وفي رأي وفد بلدي، ينبغي أن تتضمن معاهدة الحظر الشامل للتجارب في جملة أمور العناصر والمبادئ التالية: ينبغي أن يكون نطاق معاهدة الحظر الشامل للتجارب شاملا؛ وينبغي أن تحظر المعاهدة

كل تفجيرات التجارب النووية في كل البيئات وبشكل دائم. ويجب أن يشمل الحظر ما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية، التي لا يمكن عمليا التمييز بينها وبين تجارب الأسلحة النووية، كما ان فائدتها العملية للمقاصد السلمية الحقيقية ضئيلة. ويجب أن تكون المعاهدة لا تمييزية وعالمية وقابلة للتحقق الفعال والمتعدد الأطراف. ويجب أن تكون فترة سريان المعاهدة غير محدودة. ويجب أن يكون نظام التحقق متعدد الأطراف في طابعه وأن تكون له القدرة على الرصد الفعال للامتثال لأحكام المعاهدة على الصعيد العالمي، ويجب أن يشكل رصد الاهتزازات العنصر الأساسي للتحقق وأن يستكمل بوسائل تقنية أخرى كالاستشعار باستخدام النويدات المشعة، والتصوير بواسطة السواتل، وعمليات التفتيش الموقعي. ويجب ألا يكون نظام التحقق مزعجا بدرجة كبيرة؛ كما يجب أن يكون فعالا من ناحية مردوديـ التكلفة. ويجب ألا يستخدم اجراء التفتيش الموقعي الا في مناسبات نادرة كتدبير يُلجأ اليه في نهاية المطاف، على ألا يكون تدخليا دون ضرورة. ويجب ألا تتضمن المعاهدة أي حكم يمكن تفسيره على أنه مقيد لنقل التكنولوجيا النووية اللازمة للأغراض السلمية.

وفيما يتعلق بتعريف التجارب النووية، يؤيد وفد بلدي الرأي الداعي لأن يكون التعريف بسيطا وعمليا وسهل التطبيق. ولا يزال التعريف: "أي تفجير لتجارب الأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر" الوارد في المادة ١ من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ صالحا وملبيا لاحتياجاتنا. وسوف نحسن صنعا لو اعتمدنا هذا التعريف المفيد والعملي والمجرب، أو لو استخدمناه كأساس نبني عليه صياغة ملائمة. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي لنا أن نتجنب المفاوضات المطولة وغير الضرورية حول ما سيشكل تفجيرا للتجارب النووية.

وعلى الرغم من تعقد المسائل التقنية، فان الحواجز الرئيسية التي ينبغي التغلب عليها من أجل التوصل الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب هي حواجز سياسية وليست تقنية. وفي تاريخ يعود الى عام ١٩٧٢، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك أنه قد تم استكشاف كل الجوانب التقنية والعلمية بالكامل للمشكلة وان المطلوب هو اتخاذ قرار سياسي من أجل التوصل الى اتفاق نهائي فيما يتعلق بالحظر الشامل للتجارب. لذلك فاننا لا نرى أي سبب يجعلنا غير قادرين على ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب بسرعة بمجرد أن تتخذ قرارات سياسية حول القضايا الأساسية.

واذ أنتقل الى البند ٢ من جدول الأعمال، فانني أقول ان وفد بلدي يرحب بتعيين منسق خاص معني بمسألة حظر انتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية في اطار البند ٢ من جدول الأعمال، "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي". وهذا موضوع جديد يبحثه مؤتمر نزع السلاح لأول مرة، وهو موضوع لا يمكننا أن نوفيه حقه من الأهمية مهما قلنا نظرا لوجود علاقة متبادلة عضوية بين هذا الموضوع وبين مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويأمل وفد بلدي في أن تكون المشاورات التي يجريها المنسق الخاص مثمرة وأن تؤدي الى بدء المفاوضات بسرعة حول هذه القضية.

ومن البنود الأخرى في جدول الأعمال التي ينبغي أن يوليها مؤتمر نزع السلاح أولوية عالية البند ٥ من جدول الأعمال "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها". ويرى وفد بلدي أن أفضل ضمان يؤمن من استعمال الأسلحة النووية هو القضاء التام على هذه الأسلحة الرهيبة من على وجه الأرض. والى أن يتحقق هذا الهدف، من الحتمي أن يعمل المجتمع الدولي على وضع وتنفيذ تدابير أو ترتيبات دولية فعالة وواجبة التنفيذ قانونا لضمانات أمنية سلبية. ان قضية الضمانات الأمنية السلبية مدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٧٩، ومنذ ذلك الحين، يقوم مؤتمر نزع السلاح سنويا - باستثناء سنة واحدة أو سنتين - باعادة تشكيل اللجنة المخصصة المعنية بالضمانات الأمنية السلبية واعطائها ولاية تفاوضية كاملة. وعلى الرغم من ذلك لم يتحقق أي تقدم ملموس حتى اليوم. وكان عدم احراز تقدم في هذا المجال يوعز الى المناخ السياسي للحرب الباردة. لذا فان انتهاء الحرب الباردة والتغييرات الايجابية الأخيرة في المناخ السياسي الدولي قد أديا الى تهيئة ظروف مؤاتية لاحراز تقدم جوهري فيما يتعلق بقضية الضمانات الأمنية السلبية.

ويرى وفد بلدي أن الضمانات الأمنية السلبية التي أعطتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بحاجة الى التحسين من ناحيتين. أولا، يجب أن تحوّل هذه الضمانات الى معاهدة أو ترتيبات واجبة التنفيذ قانونا. ثانيا، ينبغي ازالة كل التحديدات والمشروطيات من الضمانات.

ان مسألة الضمانات الأمنية السلبية تعتبر هامة في حد ذاتها لأنها تتصل بأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وعلاوة على ذلك، فانها ستعزز السلم والأمن الدوليين.

ويرى وفد بلدي أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ومسألة الضمانات الأمنية السلبية عنصران أساسيان في النظام الفعال لعدم انتشار الأسلحة النووية. وسوف يؤدي احراز نتائج ملموسة في هذين المجالين الى قطع شوط طويل في انجاح مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل ميانمار على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها لي. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ايران الاسلامية السفير ناصري.

السيد ناصري (جمهورية ايران الاسلامية) (الكلمة بالفرنسية): انني واثق، سيدي الرئيس، أنك لا تعتزم قول بضع كلمات بالفارسية اليوم، لذا فانني سأبدأ كلمتي بالقول:

(واصل كلامه بالانكليزية)

شكرا لكم سيدي الرئيس،

أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واني لعلى ثقة من أننا سنكون قادرين على انجاز ولايتنا بنجاح، لا سيما في هذه المرحلة من بدء مداولاتنا، بفضل مهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم الواسعة. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم وتأييده لكم. وأود أن أشكر سلفكم السفير زهران ممثل مصر على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمالنا والجهود الدؤوبة التي بذلها خلال المرحلة النهائية من دورة المؤتمر في العام الماضي وفي فترة ما بين الدورتين.

وأود أن أهنئ أيضا السيد فلاديمير بتروفسكي على تعيينه في منصبه الجديد كأمين عام لمؤتمر نزع السلاح وممثلا شخصيا للأمين العام للأمم المتحدة. وسوف تكون خبرته الواسعة ومهارته الدبلوماسية عونا قيما يستفيد منه المؤتمر استفادة كبيرة. كما أهنئ السيد عبد القادر بن اسماعيل على تعيينه نائبا لأمين عام المؤتمر. ان الروح المهنية التي يتحلى بها والتي وضحت خلال المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية تعتبر ذات أهمية عالية لعملنا. ونحن نقدر وجوده بين ظهرانينا حق التقدير. وأرحب بالممثلين الجدد الذين انضموا الينا مؤخرا وهم: السفير لامبريا ممثل البرازيل، والسفير آرنو ممثل الأرجنتين، والسفير عمر ممثل اثيوبيا، والسفير مغلوي ممثل الجزائر، والسفير مورزي ممثل فنزويلا، والسفير فتاني ممثل ايطاليا. وأتمنى لهم جميعا النجاح والتوفيق.

انني أعتزم اليوم أن أغتنم هذه الفرصة لأتناول قضية توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. فهي تعتبر في رأينا من المسائل الهامة جدا والتي لها صلة مباشرة بمصداقية مؤتمر نزع السلاح وأهميته ومركزه بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

لقد وفر هذا المؤتمر منذ انشائه محفلا للمناقشات المتعلقة بعدد من القضايا الهامة لنزع السلاح، ومع ذلك لا يزال المؤتمر، حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، غير قادر على الدخول في مفاوضات حول أبرز قضايا نزع السلاح وأوثقها صلة بها، ألا وهي نزع السلاح النووي.

وأعتقد أن من الانصاف أن أقول إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية كانت - لفترة تقرب من عقدين إمتدا حتى عام ١٩٩٢ - القضية الوحيدة التي دارت بشأنها مفاوضات حقيقية والتي ربما كانت السبب الوحيد لاستمرار أهمية مؤتمر نزع السلاح. لقد وصل المؤتمر الى قمة مجده في العام الماضي بنجاحه في استكمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية. بيد أنه نظرا لأن صعود كل قمة يتبعه نزول منها، فقد كان

من المناسب أن يثار في نفس الوقت سؤال عن الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر نزع السلاح أن يبقى على مصداقيته في مستقبل عمله، بل وعلى الشعبية التي اكتسبها بالابرام الناجح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

في ضوء ذلك ركز المؤتمر عمله في نهاية المطاف على القضايا التي كانت المفاوضات حولها أيسر وامكانية التوصل الى اختتام ناجح لها أجدى. وليس هذا بطبيعة الحال النهج الأكثر استحسانا، نظرا لأن في رأينا أن مؤتمر نزع السلاح لن يكون موفيا لمسؤولياته اذا لم يتمكن من معالجة كل قضايا نزع السلاح البارزة معالجة كاملة.

كما ارتئي أكثر من أي وقت مضى أنه يتعين أن يفتح مؤتمر نزع السلاح أبواب عضويته للدول الأخرى من أعضاء الأمم المتحدة المهتمة بالمشاركة في أنشطته. فعلى مدى السنين كان هناك عدد من البلدان التي ساهمت - وبعضها كانت مساهمته حاسمة - في المفاوضات والمداولات التي جرت في هذه الهيئة. وفي هذه المرحلة الجديدة من الزمن، وخصوصا مع زوال الحرب الباردة، أصبح من غير المتصور ألا تمنح هذه البلدان ميزة العضوية الكاملة حتى تتاح لها الفرصة لمشاركة أكمل وأشمل في عمل المؤتمر.

ان بلدي مافتئ يؤيد منذ البداية، بل ويدعو الى توسيع نطاق عضوية مؤتمر نزع السلاح. ورأينا الثابت هو أننا لن نستفيد فحسب من اثراء مناقشاتنا، ولكن ستزداد مصداقيتنا أيضا عندما تصبح أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي. وعلى هذا النحو أيدنا تأييدا كاملا العمل الذي اضطلع به السفير أوسوليفان طوال العام الماضي. وفي المرحلة الأخيرة، اذا جاز لنا أن نصف العمل الذي أنجز في العام الماضي بهذا الوصف، استطعنا أن نؤيد بالكامل انضمام جميع البلدان التي اقترحها السفير أوسوليفان الى المؤتمر لتصبح أعضاء جدد، باستثناء واحد فقط ، وهو اسرائيل.

واعتراضنا على دخول اسرائيل له في جملة أمور أسباب سياسية. غير أننا أوضحنا رأينا هنا استنادا الى سبب يتعلق بشكل مباشر بعملنا ، وأعني بذلك سياسات اسرائيل النووية. لقد دأبت اسرائيل على اتباع برنامج للأسلحة النووية، واستنادا الى بيانات شتى موثوق بها أصبحت اسرائيل بلدا قادرا على انتاج الأسلحة النووية. وهي ترفض في نفس الوقت الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار، ولم تخضع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعمليات التفتيش التي تنظمها. لذلك كان موقفنا الثابت ولا يزال هو منع اسرائيل من الدخول في هذه الهيئة كعضو في مؤتمر نزع السلاح. وأقل ما يمكن أن نطلبه من اسرائيل هو أن تدلل فقط على أن سياساتها التي تهدد بشكل خطير أمن بلدان منطقتنا بما في ذلك بلدي، ستتغير. وهذا التدليل لم يصل حتى الآن كما تعلمون.

ومن ناحية أخرى، وانطلاقا من تلهفنا على رؤية الأعضاء الآخرين المدرجين في قائمة السفير أوسوليفان يدخلون مؤتمر نزع السلاح كأعضاء جدد، واتباعا لدبلوماسية الاقناع بمساعدة السفير منير

زهران الذي كان يرأس المؤتمر في ذلك الوقت، وافقنا على ألا نعرقل التوصل الى قرار يستند الى تفاهم تم التوصل اليه آنذاك. ولا بد لي من أن أقول إن أي شخص لديه معرفة أولية بالحالة السياسية في منطقتنا يمكنه أن يدرك مدى الصعوبة التي واجهتنا لكي نصل الى ذلك القرار. وكان أساس ذلك التفاهم هو أن يعرب مؤتمر نزع السلاح ككل عن القلق الذي أعربنا عنه ازاء سياسات اسرائيل النووية، وهو قلق يشاطرنا فيه أيضا أعضاء كثيرون.

بيد أن كل تلك الجهود فشلت لأن أحد أعضاء مؤتمر نزع السلاح أثار اعتراضه على دخول بلد آخر في عضوية المؤتمر أثناء الجلسة العامة الختامية والحاسمة لدورة ١٩٩٣. وقد أدى ذلك الى حالة الجمود والطريق المسدود التي ثبت أن كسرها أمر بالغ الصعوبة. ومع ذلك فان الأمر الذي ينطوي على مغزى أكثر بالنسبة لنا هو الطريقة التي تم بها الاعراب عن ذلك الاعتراض. ففي البيان الذي أدلى به ممثل ذلك البلد العضو باسم حكومته فيما يتعلق بالاعتراض على دخول العراق أكد أن أي نقد يوجه الى اسرائيل "يثير السخط"، وأن اسرائيل يجب أن تدخل مؤتمر نزع السلاح دون أن يطلب منها أن تغير سياستها النووية. ان هذا الموقف الذي اتخذه بلد عضو في مؤتمر نزع السلاح له نفوذ قوي جدا يتعارض تماما مع جوهر التفاهم الذي كان قد تم التوصل اليه لامكان الموافقة على الصفقة المجملة المقترحة من السفير أوسوليفان.

لذلك، سجل وفد بلدي في نفس تلك الجلسة أننا كنا قد حضرنا ذلك الاجتماع مستعدين للترحيب بالأعضاء الجدد في مؤتمر نزع السلاح. الا انه نتيجة لذلك التدخل، نشأت حالة جديدة أصبح فيها التفاهم الذي كان تم التوصل اليه بصعوبة باطلا. ولا بد لي من أن أقول ان تلك الحالة تظل اليوم باقية دون تغيير.

وفي هذا السياق، طرح مؤخرا مقترح يقسم مسألة العضوية الى مرحلتين. وهو مقترح مقدم باسم زميلي وصديقي العزيز السفير مارين بوش ممثل المكسيك، الذي اغتنم هذه الفرصة لكي أهنئه على انتخابه رئيسا للجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية. وكما أفهم من هذا المقترح، سيتم على أساسه اعتماد الصفقة المقترحة من السفير أوسوليفان، ولكن القرار الخاص بتحديد تاريخ الدخول الفعلي للأعضاء الجدد سيبقى معلقا. وعلى ذلك، فان هذا المقترح يبدو لي بمثابة وسيلة تحايل اجرائية لا تحسم المشاكل بأي حال أو حتى تقربنا من التوصل الى حل لها، ولكنها تمكننا من تجنب المشكلة والامتناع عن معالجتها في الوقت الحالي.

وفي الأيام القليلة الماضية أجريت مناقشات عديدة مع زملاء مهتمين بهذا الموضوع، ومن بينهم عدد من ممثلي البلدان المدرج اسماؤها في قائمة السفير أوسوليفان. وأعتقد أنه يمكنني أن أخلص الى حد ما الى الاستنتاج بأن الميزة الوحيدة للمقترح ذي المرحلتين هي أنه سيحد من عمل المنسق الخاص

الذي سيعين لمتابعة هذه المسألة في العام الحالي. وعلى هذا الأساس لن يطلب منه قول أو فعل أي شيء فيما يتعلق بقائمة البلدان الأخرى التي طلبت الدخول في عضوية المؤتمر. وكل ما يمكن أن يفعله هو مواصلة المشاورات عن كيفية جعل الدخول الفعلي للأعضاء المدرجين في تلك الصفقة أمرا ممكنا.

وربما كانت هناك ميزة أخرى أيضا، وهي أن مؤتمر نزع السلاح يمكنه أن يريح نفسه من ضغوط هذه القضية. وقد يكون من الممكن اذن القول بانه اذا كان مؤتمر نزع السلاح لم ينجح في البت تماما في هذه القضية، فانه بت فيها جزئيا على الأقل، وبالتالي فقد تحقق بعض التقدم.

بيد أن سؤالي الذي يبقى منتظرا الاجابة هو: ألسنا نخدع أنفسنا بشكل ما بافتراضنا أننا حسمنا جزءا من المشكلة وأنه لم يبق سوى حسم الجزء الآخر؟ وعلاوة على ذلك، من المعلوم أن بعض الأعضاء يفضلون ارجاء توسيع عضوية المؤتمر قدر الامكان حتى يتم على وجه التحديد اختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ألسنا نساعد بهذا المقترح في تقليل الضغط من أجل اتخاذ قرار سريع كما نساعد الذين يرغبون في تعليق الفكرة كلها لبعض الوقت؟.

فلنكن واضحين مع أنفسنا. ان هناك مشكلة رئيسية تتمثل في أن بلدا ربط دخول العراق بقضية سياسية. والواقع انه بتأكيد ذلك البلد على أن العراق لن يمكنه الدخول في مؤتمر نزع السلاح كعضو كامل العضوية الا بعد أن ينفذ تنفيذا كاملا جميع قرارات مجلس الأمن المتصلة بحرب الخليج الفارسي، فانه يكون قد ربط الموافقة على الصفقة المجملة المقترحة من السفير أوسوليفان بمسألة سياسية ربما كانت من أكثر المسائل السياسية صعوبة وغموضا في عصرنا هذا. وطالما بقيت هذه الصلة فاننا لا نستطيع تصور امكانية ترجمة هذه الصفقة الى دخول فعلي للأعضاء الجدد في المؤتمر في المستقبل القريب.

وكما أوضحت توًا، نحن في ايران لدينا موقف ضد دخول اسرائيل، وسبقى هذا الموقف بعد الغاء التفاهم الذي كان قد أمكن التوصل اليه بصعوبة في العام الماضي بالتدخل الذي قام به وفد آخر خلال تلك الجلسة العامة. وعلى ذلك، أرى أن الطريقة الوحيدة التي تقودنا للتوصل الى حل توافقي يفيدنا جميعا بلا استثناء هو فك القيود التي أدخلت على الصفقة المجملة المقترحة من السفير أوسوليفان.

واستنادا الى هذه المواقف المبدئية، لا يستطيع وفد بلدي أن يؤيد مقترحا يؤجل بوضوح التوصل الى حل أو يزيد من عدم رجحانه. اننا نؤمن ايمانا راسخا بأن بلدانا كثيرة في صفقة السفير اوسوليفان تستحق الدخول فورا في مؤتمر نزع السلاح كأعضاء جدد، دون أي تأخير، بل إن دخولها الآن قد تأخر كثيرا. ويتعين على المؤتمر ألا يحرم من الفائدة التي ستعود عليه من المشاركة الكاملة لهؤلاء

الأعضاء. وعلى هذا الأساس لا يسع بلدي الا أن يؤيد المقترح ذا المرحلتين بالعنصرين التاليين: أولا، الموافقة على أن يدخل المؤتمر في دورته الحالية جميع البلدان المقترحة في صفقة السفير اوسوليفان، باستثناء البلدين اللذين يواجهان معارضة. ثانيا، استمرار المشاورات بغية التوصل الى توافق آراء حول الوقت الذي يسمح فيه بدخول البلدين اللذين توجد معارضة لعضويتهما.

ومن الواضح أن هذا المقترح ليس الحل الذي نؤيده، ولكنه حل قد يمكننا تأييده باعتباره يمثل فيما يبدو الحل التوفيقي والعملي والممكن الوحيد، الذي يمكن أن يتوصل اليه مؤتمر نزع السلاح الآن. ومن الطبيعي أن الموافقة على الدخول الفوري للبلدان الـ٢١ أمر ضروري لهذا الحل. وأفهم أنه استنادا لذلك فاننا قد لا نحتاج الى منسق خاص لمتابعة القضية اذ إن المشاورات بشأن العنصر الثاني يمكن اجراؤها بشكل غير رسمي وبدون القيود التي قد تنشأ نتيجة لوجود قرار رسمي وولاية محددة.

واذا كان الحل المقترح أعلاه غير ممكن لأي سبب، وان كنت أرى أنه لا يمكن أن تكون هناك أية أسباب مبررة، فان أفضل سبيل لاحراز تقدم في هذا الخصوص هو اعطاء ولاية مفتوحة لمنسق خاص نحاول تعيينه بأسرع ما يمكن لمتابعة هذه المسألة. بل اننا قد يمكننا في هذا السياق ايجاد آليات تؤكد للبلدان المذكورة في الصفقة المقترحة من السفير أوسوليفان والتي لها كل الحق في عضوية المؤتمر بأن مكانها محفوظ ولن يكون موضع تساؤل في العملية الجديدة.

وهذا النهج يعطينا أيضا ميزة هامة، وهي أننا سنكون قادرين على معالجة حالة طالبي الانضمام الجدد. ومما لا شك فيه أنهم يستحقون أن تدرس طلباتهم على وجه السرعة وبانصاف وبنفس المستوى الذي تدرس به طلبات الآخرين. وفي هذا الصدد، أشاطر الاحساس بالقلق الذي أعرب عنه طالبو الانضمام الجدد من أنه اذا اعتمدت صفقة العام الماضي من خلال المقترح ذي المرحلتين فان دخولهم في المؤتمر لن يتحقق من الناحية العملية قبل انقضاء عدة سنوات على الرغم من البيان المصاحب لمقترح السفير أوسوليفان والقائل بأن الباب ليس مغلقا أمام الآخرين، وذلك في ضوء الصعوبات التي واجهناها في الحالة الراهنة. ومما لا جدال فيه أن الحافز وراء طلب هذه البلدان التي تقف على جانبي المؤتمر الدخول فيه هو رغبتهم في أن يصبحوا أعضاء في المؤتمر الآن. وليس واضحا ما اذا كان اهتمامهم هذا سيستمر كما هو بعد عدة سنوات عندما يحين وقت ترتيب صفقة مجملة جديدة لعضوية المؤتمر.

وأعتقد أن هذين هما الخياران الصالحان المتاحان لدينا واللذان يؤيدهما وفد بلدي. كما أن وفد بلدي يظل مستعدا للنظر في أية اقتراحات أخرى من شأنها أن تؤدي الى أن يدخل فورا في المؤتمر البلدان التي حظيت بتوافق آراء، وأن تيسر امكانية دخول البلدان الهامة الأخرى طالبة العضوية حتى الآن في وقت معقول ويمكن التنبؤ به.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي خصني بها، ونظرا لأنه تفضل بتوجيه تحدي ودي لي لأخاطبه بالفارسية فسأقبل هذا التحدي وأقول له: (تكلم بالفارسية). آمل أنكم فهمتم أن ما قلته معناه شكرا لكم.

أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا السفير يومجاف.

السيد يومجاف (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي الى اصوات من سبقوني في تهنئتكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واني لعلى ثقة من أن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة وكفاءتكم العالية سيضمنان النجاح لعملنا. ومن الأمثلة الواضحة على قيادتكم الكفؤة لمداولاتنا تشكيل اللجان المخصصة الأربع وتعيين رؤساء اللجان المختصة والمنسقين الخاصين. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ترحيبي الحار بالسيد فلاديمير بتروفسكي الأمين العام الجديد لمؤتمر نزع السلاح وبنائبه المعين حديثا السيد أ. بن اسماعيل. وأود أيضا أن أنضم الى الأعضاء الآخرين في الترحيب بزملائنا الجدد، وهم سفراء اثيوبيا والأرجنتين وايطاليا والبرازيل والجزائر وفنزويلا.

وغني عن القول ان معاهدة الحظر الشامل للتجارب ستكون القضية ذات الأولوية في مداولات مؤتمر نزع السلاح هذا العام. وأود في هذا الصدد أن أشيد بالسفير تاناكا للعمل الرائع الذي أنجزه، لا سيما في وضع مشروع ولاية اللجنة المخصصة. ومما يشجعنا أن نلاحظ ان اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية بدأت عملها هذا العام بسلاسة تحت القيادة القديرة للسفير مارين بوش ممثل المكسيك، وهي مستعدة لبدء مناقشات مضمونية حول قضايا رئيسية مثل نطاق المعاهدة، والتحقق منها، وتنظيمها، ودخولها حيز النفاذ، والامتثال لها. ومنذ بدء هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح، تم الاعراب عن آراء كثيرة ملفتة للنظر في الجلسات العامة وفي اللجنة المخصصة المعنية بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وقد قدمت مجموعة الـ٢١ آراءها الأولية فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في ورقة العمل CD/1231 . وموقف وفد بلدي بصدد بعض القضايا الأساسية المتعلقة بتلك المعاهدة معبر عنه في وثيقة مجموعة الـ٢١ السالف ذكرها.

ومما لا شك فيه أن الابرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب سيسهم في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، وخصوصا في التوصل الى نتيجة ناجحة لمؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥. وترى منغوليا أن معاهدة عدم الانتشار، باعتبارها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار الحالي، يجب تقويتها وتمديدها الى ما لا نهاية في مؤتمر استعراضها وشيك الانعقاد.

ونرى أن من القضايا الأخرى المتصلة بعدم الانتشار النووي القضية الواردة في بند جديد معروض علينا، ألا وهي حظر انتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ويؤيد وفد بلدي بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذا الموضوع الهام. ونأمل في أن تؤدي المشاورات المقبلة للمنسق الخاص الى تمهيد السبيل لبدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

إن منغوليا، التي تقع في منطقة حساسة من الناحية الاستراتيجية اعتبرت أرضها منطقة خالية من الأسلحة النووية كما أعلن رئيس جمهورية منغوليا بونسالماغين اوتشيربات في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وتبعا لذلك نحن نعتزم التماس ضمانات أمنية موثوق بها من الدول الحائزة للأسلحة النووية لاحترام وضع منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. ومما يشجعنا أن نلاحظ أن أربع دول حائزة للأسلحة النووية تعرب الآن عن تأييدها للمركز اللانووي لبلدي.

ويرى وفد منغوليا أن الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تعتبر بندا ذا أولوية في سياق تدعيم نظام عدم الانتشار النووي. ويعتقد وفد بلدي أنه قد حان الوقت لبدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل وضع اتفاق متعدد الأطراف في هذا الصدد. ويحدونا الأمل في أن تتمكن اللجنة المخصصة تحت القيادة القديرة للسفير هوفمان من احراز تقدم كبير هذا العام فيما يتعلق بهذا الموضوع.

واذ أنتقل الى قضية منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، فان وفد بلدي يلاحظ بارتياح حقيقة أن هناك اتفاقا عريضا في اللجنة المخصصة على أن ابرام اتفاق دولي، أو اتفاقات، لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي يظل يعتبر من المهام الأساسية للجنة، وان المقترحات المحددة بشأن تدابير بناء الثقة يمكن أن تشكل جزءا لا يتجزأ من تلك الاتفاقات. لذلك، نحن نؤيد الرأي القائل بضرورة توسيع نطاق أو تغيير الولاية الحالية للجنة المخصصة لاعطائها ولاية تفاوضية. ونتوقع أن يعمل السفير خوزيه بيريز نوفويا ممثل كوبا ورئيس اللجنة المخصصة في هذا الاتجاه.

وبانشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، واعتماد مؤتمر نزع السلاح التابع للأمم المتحدة "مبادئ توجيهية وتوصيات جوهرية للأعلام الموضوعي عن المسائل العسكرية"، اكتسبت قضية تعزيز الشفافية في المسائل العسكرية زخما هاما. ونحن على ثقة من أن فريق الخبراء الحكوميين الذي سيجتمع هذا العام سيعالج مسألة زيادة تطوير السجل. وأجرت اللجنة المخصصة، التي أنشئت لأول مرة في مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي، مناقشات موضوعية حول القضايا المعقدة المتصلة بالشفافية في مسألة نزع السلاح. وقد قدمت الى اللجنة المخصصة اقتراحات وورقات عمل كثيرة ذات مغزى من الناحية العملية. وأنا واثق من أننا سنتمكن، بتوجيه السفير جورجي بويثا ممثل هنغاريا، من احراز المزيد من التقدم هذا العام.

ويأسف وفد بلدي لأن موضوع توسيع نطاق عضوية مؤتمر نزع السلاح لا يزال معلقا. ان حل هذه المشكلة أمر ضروري لتحقيق الطموحات الصادقة للذين يرغبون في المساهمة في عمل مؤتمر نزع السلاح. لذلك يتطلع وفد بلدي الى تحقيق تقدم في أقرب وقت ممكن فيما يتعلق بتوسيع مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل منغوليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس. لقد وصلنا الآن الى نهاية قائمة المتحدثين اليوم. هل هناك أي ممثل آخر يريد أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية السفير ليدوغار.

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أعتذر عن طلبي الكلمة دون ادراج مسبق على قائمتكم المنشورة للمتحدثين. ولكن كان لا بد لي من أن أفعل ذلك نظرا لأن موقف الولايات المتحدة من مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح قد جرى تحريفه وتشويهه هنا من أكثر من متحدث صباح اليوم. إن الطريق المسدود الذي وصلت اليه مسألة توسيع نطاق عضوية مؤتمر نزع السلاح ليس خلافا سياسيا ضيقا بين دولة عضو ودولة تطلب العضوية. انه يتعلق بمركز دولة تطلب عضوية المؤتمر قبل المجتمع الدولي بأسره. وقيل أيضا ان الحالة فيما يتعلق بتوسيع العضوية تظل اليوم على ما كانت عليه يوم ٣ أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ولكن الأمر ليس كذلك. اسمحوا لي بأن أعلن بوضوح تام موقف الولايات المتحدة من مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح للعلم والتسجيل. نحن مستعدون للموافقة هنا اليوم قبل رفع هذه الجلسة لتناول الغداء، اذا شئتم سيدي الرئيس، على أن يتم فورا ترفيع المركز الحالي لجميع الدول الـ٢٣ المحددة في تقرير السفير أوسوليفان الى المؤتمر من مشاركين من غير الأعضاء الى أعضاء بشرط واحد يضمن في القرار الذي سيتم به ذلك ينص على أنه لا يحق لأي عضو حالي أو عضو جديد - الآن أو في المستقبل - يكون خاضعا لتدابير انفاذ شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أن يشارك في قرارات المؤتمر. وهذا اقتراح واضح جدا وبسيط، وأنا مستعد لتقديمه فورا الى الرئاسة، اذا شئتم ذلك.

السير مارين بوش (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): في ضوء المناقشة التي جرت صباح اليوم، أثق أنكم ستقدمون الينا مقترحا عمليا يدعو لأن نواصل مناقشة مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وقد طلبت الكلمة لكي أعلن أننا استمعنا بارتياح كبير الى البيان الذي ألقاه ممثل شيلي الموقر السفير هوغو كوبيلوس. وبوصفي ممثلا للحكومة الوديعة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية أو معاهدة تلاتيلولكو، فانني أود أن أسجل سرورنا وارتياحنا للخطوات التي اتخذتها حكومة شيلي مؤخرا، وهي خطوات تستهدف توطيد النظام اللانووي العسكري في منطقتنا.

السيد مايكل ويستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): وأنا أيضا أود أن أعتذر عن الكلام دون أن يكون اسمي مدرجا في قائمة المتحدثين. وأنا أفعل ذلك لاعتقادي بأنه سيكون من المفيد أن نرد فورا على البيان الهام الذي ألقاه ممثل ايران الموقر. ترى حكومة بلدي أن الخطئين لا يصنعان صوابا. وفي حين أننا نمقت سلوك النظام العراقي بقدر ما يمقته الجميع، فاننا نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية مخطئة في معارضتها انضمام العراق الى عضوية المؤتمر. لقد أوضحنا الأهمية التي نعلقها على دخول بلدان مثل العراق، خصوصا في سياق المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. غير أننا نعتقد أن ايران مخطئة في معارضتها لانضمام اسرائيل، خصوصا في الوقت الذي تشارك فيه الحكومة الاسرائيلية مشاركة كاملة وايجابية في السعي من أجل التوصل الى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط. لذلك فان المقترح الايراني الداعي الى الموافقة على دخول جميع البلدان المذكورة في الصفقة المقترحة من السفير أوسوليفان، باستثناء بلدين، غير مقبول لوفد بلدي. وفي هذه الظروف، نرى أن الرد الوحيد هو تعيين منسق خاص، كما اعتزمتم، ليواصل المشاورات بشأن مسألة توسيع عضوية المؤتمر برمتها، على أن يراعي بشكل خاص المقترح المبدع المقدم من زميلنا ممثل المكسيك الموقر.

السيد ناصري (جمهورية ايران الاسلامية) (الكلمة بالانكليزية): أعتذر بشدة لأخذي الكلمة مرة أخرى. بيد أنه نظرا لأن زميلي العزيز السفير ويستون قد أبدى رأيه فيما يتعلق بمقترح افترض انه مقدم مني - وحيث انني لم أقدم أي مقترح رسمي في بياني، فانني أرى أنني مضطر الآن الى تقديم مقترح رسمي بحيث يمكن النظر فيه في أي سياق سيتبع في مناقشة هذه القضية، مع تسجيلي أن المملكة المتحدة قد أبدت رأيها فيه.

ويدعو اقتراحي هذا الى أن يقرر مؤتمر نزع السلاح - وهناك أربعة عناصر لذلك - الموافقة على أن يدخل فورا كأعضاء جدد جميع البلدان المذكورة في الصفقة المجملة المقترحة من السفير أوسوليفان، والتي حظيت بموافقة بتوافق الآراء؛ ويتمثل العنصر الثاني في البحث عن السبل التي تؤدي الى الموافقة على العضوية وتوقيت دخول البلدين المعترض عليهما حاليا؛ ويقضي العنصر الثالث باستعراض الطلبات المقدمة حتى الآن للحصول على عضوية المؤتمر؛ أما العنصر الرابع فيقضي بتعيين منسق خاص يقوم باجراء مشاورات تستهدف تنفيذ هذا القرار. وليست هناك أولويات فيما بين هذه العناصر الأربعة. ولكن وفد بلدي بطبيعة الحال، كما سجل من قبل، أن يعتمد العنصر الأول فورا. وهذا هو ما أود أن أقترحه اليوم. وسوف أقدم نصا خطيا بهذا المقترح الى أمانة المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية - هل هناك أي ممثلين آخرين يرغبون في أخذ الكلمة. لا يبدو أن هناك من يرغب في الكلام.

أود الآن أن أدعو المؤتمر للنظر في مشروع الرسالة التي أعتزم ارسالها الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعوته الى مخاطبة اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية. ومشروع الرسالة تلك كان موضوع مشاورات فيما بين الوفود وقد تم توزيعه عليكم. وأقترح، اذا وافقتم على ذلك، أن أرسل هذه الرسالة الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا للمادة ٤١ من النظام الداخلي.

وكما هو معتاد، وزعت أمانة المؤتمر الجدول الزمني لجلسات المؤتمر وهيئاته الفرعية في الأسبوع المقبل. وقد وضع ذلك الجدول الزمني بالتشاور مع رؤساء اللجان المخصصة ويمكن تعديله اذا دعت الضرورة لذلك. واذا لم يكن هناك أي اعتراض فسأعتبر أن هذا الجدول الزمني قد تم اعتماده.

تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أود الآن أن أعلق هذه الجلسة لفترة وجيزة جدا، وأدعو منسقي الأفرقة وممثلي الصين والمكسيك وجمهورية ايران الاسلامية للتفضل بالانضمام الي في الغرفة جيم ١٠٨ لمشاورات موجزة.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٣/٠٠

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): آمل أن يتفضل أعضاء المؤتمر بقبول عذري عن هذا التأخير في استئناف الجلسة التي طال الى حد ما عما كنت أعتزم. لقد أجريت مشاورات مع منسقي الأفرقة وممثل الصين بالاضافة الى ممثل المكسيك وعدد قليل من الوفود، تركزت على مسألة توسيع نطاق عضوية مؤتمر نزع السلاح. وكان الرأي الذي أعربوا عنه هو أنه ينبغي مواصلة المشاورات في تاريخ مبكر جدا، وانه لا يوجد في هذه المرحلة أي توافق في الآراء حول أي قرار. هذا ما أردت ابلاغه لكم قبل مغادرتنا هذه القاعة وقبل أن نرفع هذه الجلسة العامة، وستعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الخميس ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥